هَمْزُ غَيْرِ المَهْمُوزِ وعَكْسُه
فِي العَرَبِيَّةِ (أَغْرَاضُهُ وآثَارُه بَينَ الصَّرْفِ والصَّوْتِ والدِّلَالَةِ)

بقلم الدكتور

أحمد طبجي أحمد محمد

مُدَرِّس اللُّغَوِيَّات بكُلِّية الدِّرَاسَات الإِسْلَامِيَّة والعَرَبِيَّة للبَنِين بِقنَا- جَامِعَة الأَزْهَر- جُمْهُورِيَّة مِصْر العَرَبِيَّة

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثالث (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

هَمْزُ غَيْرِ المَهْمُوزِ وعَكْسُهُ فِي العَرَبِيَّةِ
(أَغْرَاضُهُ وآثَارُهُ بَيْنَ الصَّرْفِ والصَّوْتِ والدِّلَالَةِ)

أحمد طبجي أحمد محمد

قسم اللغويات- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا- جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : Ahmedtabji.4119@azhar.edu.eg

الملخص

إنَّ دراسةَ الاستعمالاتِ العربيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ تُمَثِّلُ أهميةً كُبْري في فَهْم قواعدِ العربية، ومعرفةِ سِيَاقاتها المتعددة؛ ومن تلك الاستعمالات: الهَمزُ وما يتعلّقُ به من أحكامٍ؛ حيث أشار الأقدمونَ لهذا الاستعمال بما يلفتُ النظَرَ إلي أهميةِ السَّعْي لفَهم فلسفتهم الخاصة فيه؛ لذا كان الهدفُ من ذلك البحث هو دراسةُ استعمالِهم للهمزِ وبيانِ معالمِ فلسفتِهم التي جعلتهم يَهْمِزُون ما ليَس مَهْمُوزًا في الأصل، ويَعْدِلون عن الهمزِ فيما كان يستحقُ أن يُهمَز. وقد كشفَ البحثُ أن وراءَ ذلكَ من العللِ والغاياتِ ما جعلهم ينتهجُون هذا النهج، تلك العلُ بعضُها متعلِّقٌ بالجَانب الصَّوْتي، كالاستثقال، وبعضُها بالجانب الصَّرْفي، كهمزِهِم حروفَ العلة المُتَطَرِّفَة إثْرَ زوائد، أو الهمز فرارًا من التقاء الساكنين، أو همزهم ما ليس مَهْمُوزًا في الأصل علي سبيل التَّوَهُّم. كما كان بعض تلك الدواعي متعلقًا بالجانبِ الدِّلَالي، كهمزِهِمْ غيرَ المهموزِ؛ حِفَاظًا عي البِنْيَةِ الصَّرْفِية من التَّحَوُّلِ والتَّغْيير، أو للمحافظة علي دِلَالة بعضِ الأَبْنِيَةِ. كما كشَف البحثُ عن بعضِ الآثارِ التي نَتَجتَ عن استعمالهم الهمز أو العدولِ عنه. كما ظهر من خِلَال البحثِ: اعتدادُهُم في ذلك الاستعمال بأنواعٍ مُتَعَدِّدَةٍ من العِلَلِ، كعِلَّةِ المُجاورَة، وعِلَّةِ المُشَابهَة، وعِلَّةِ الاسْتِثْقَال، وعِلَّةِ الحَمْل، وغير ذلك.

الكلمات المفتاحية : الهَمز،غير المهموز، أغراض وآثار الهمز.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٢١٤٠

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

The unconcerned pronunciation and its opposite in Arabic (Its purposes and effects between morphology, sound and denotation)

Ahmed Tobji Ahmed Mohamed

Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt .

Email: Ahmedtabji.4119@azhar.edu.eg

Abstract

The study of the various Arabic uses is of great importance in understanding the rules of Arabic, and knowing its multiple contexts. Among those uses are: the provocation and the rulings related to it. Whereas the ancients pointed to this usage, which draws attention to the importance of seeking to understand their own philosophy in it. ; Therefore, the aim of that research was to study their use of prodding and to clarify the features of their philosophy that made them spit out what was not originally spurred, and to give up spurs on what was worth spitting. The research has revealed that behind that are the causes and ends that made them adopt this approach, some of those ills are related to the phonetic aspect, such as the singular aspect, and some of them to the morphological aspect, such as their murmuring the extreme vowels, singling them out of the suffixes, or singling them out of the original. way of delusion. Some of those reasons were also related to the semantic aspect, such as their unvoiced hum; To preserve the morphological structure from shifting and changing, or to preserve the significance of some buildings. The research also revealed some of the effects that resulted from their use of prodding or abandoning it. It was also revealed through the research: their reliance in that use of various types of defects, such as the defect of proximity, the defect of similarity, the defect of independence, and other reason.

Keywords: the hamz - non humz - the purposes and effects of the hamz

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل علي عبدِه الكتاب بلِسَانٍ عَرَبِي مُبِين، هَدَي به النَّاسَ إلي طَرِيق الحَقِّ المستقيم، وأَبَانَ فيه عن مُرادِه لكل ذي قلب سليم، جَعَل العَرَبِيَّةَ وِعاءً لحِفْظ ما جَاءَ به من تَعَالِيمِ الدِّينِ والدُّنْيَا، فشرُفَت بذلكَ علي جَمِيعِ ألسُنِ النَّاطِقِين. ونُصَلِّي ونسلِّمُ ونباركُ علي المبعوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِين، وعلي آلِهِ وصَحْبِهِ ومن تَبِعَهُ بإِحْسَانٍ إلي يَوْمِ الدِّين. وبعد

فإِنَّ العَربيّةَ لُغَةٌ ثَرِيَّةٌ بما حبَاهَا المَوْلَي- جلَّ شَأْنُهُ- من خَصَائِصَ انفردَتْ بِهَا علي سَائِرِ اللُّغَاتِ، وتَميّزَت بها عن باقي أَلْسُنِ العَالمين، أُوتِيَتْ خصائص المُرونةِ والتصرُّفِ والسعةِ والشمولِ ما لم يُوْتَ غيرُهَا. وكان من مظاهر تلك المرونة والتصرف أنهم قد يَعْدِلُونَ عن الأصل إلي غيره؛ لعِلَّةٍ سَامِيَةٍ، كما حَكَي سيبويه- رحمه الله-:

"**وليسَ شَيءٌ يَضْطَرّونَ إلَيْهِ إلاَّ وَهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا**"(١)

هذه العِلَلُ والدَّوَاعي لا تعْدُو أن تكونَ مُتَعلِّقةً إما بما يقتَضِيهِ السِّياقُ الصَّوْتي، وما تَحْكُمُ به طبيعةُ الحُرُوفِ من حيث المخارجِ والاتساقِ والتجانس مع بعضها البعض، وإما متعلقة بما اقتضته القواعدُ التي استنبطُوها من كلامِ العَرَبِ، وإمَّا متعلقة بدلالَةٍ مُعَيَّنة يريدونَ الحِفَاظَ عليها والسَّيْرَ علي نَهْجِهَا، وعدم خَرْقِها.

---

(١) الكتاب ١/٣٢.

أَسْهَمَتْ تلك الدواعي في عُدُولِهم عن الأصلِ إلي غَيْـرِه؛ رَغْبَـةً فـي تَحقِيقِ تلكَ الغاياتِ، وجَرْيًا وراءَ نَيْل تلك المقاصِد. ومن أَوْجُهِ ذلك العُـدُول عن الأصل: هَمزُهُم ما ليسَ مَهْمُوزًا في أَصلِه، أو تركهم الهمزَ فيمـا هـو مَهْمُوز في الأصل؛ حيث همَزت العربُ ما لـيس أصـلَهُ الهمـزُ؛ لـدواعٍ وأَغْرَاضٍ مُتَعددة، جاءت وَفْقَ قانونِ الكلِم العربـي. هـذه الـدواعي كانـتْ بمثابةِ العللِ التي اتَّكَـأ عليها الصَّرْفيون في التقعيد لتلك الظاهرة، وجَمْعِ كل ما ينضم تحت غَرَضٍ واحد، وقِيَاسِ مالم يُسْمَع منها علي ما سُمِع، وحَمْلِ ما لم يَرِد به نظيرٌ علي ما ورد به النظير. كما تَرَكَت العَرَبُ هَمْزَ ما يسـتحقُّ الهمزَ لدواعٍ وأَغْرَاضٍ أخري. جاء في (تاج العروس):

"**فإنهم كثيرا مَا يَهْمِزُونَ غَيْر مَهْمُوز وَبِالْعَكْسِ**"(١).

فجاء هذا البحث بعنوان: (**هَمْـزُ غَيْـر المَهْمُـوزِ وعَكْسُـهُ فِـي العَرَبِيَّـةِ-أَغْرَاضُهُ وآثَـارُهُ بَينَ الصَّرْفِ والصَّـوْتِ والدِّلَالَـةِ**)، قاصِـدًا إلقَاءَ الضَّوْءِ علي تلكِ الظَّاهِرةِ، بناحيتَيها (الهمز، وتركه)، مُبينًا أهَمَّ الدواعي والأغراضِ، في ضوء ما وَرَدَ من أَمْثِلَةٍ وشَوَاهد.

أَسْبَابُ اختيارِ الموضوع:

١-أَهمِّيَـةُ دِرَاسَةِ الظَّوَاهِرِ اللغُّوَيةِ التي تنفرد بها لغتُنا العربيـةُ عـن سَائِرِ اللُّغَـاتِ، ومِن تلك الظَّواهِرِ: العُدولُ عن الأصلِ إلي غيره؛ لمقاصـد سَامية تتعلَّقُ بالصَّوْتِ أو الصَّرف أو الدِّلَالَةِ أو غيرهـا.

(١) تاج العروس للزَّبِيدي (خ ت أ) ٢٠٧/١.

٢-الرَّغْبَةُ في دراسةِ الاستعمالاتِ العربيةِ المتعددةِ للأَصْلِ الوَاحِدِ، بما يكشِفُ عن سِعَةِ وشُمُوليَّةِ تلكِ اللغةِ الكريمةِ.

أهدَافُ البحْث:

١- بَيانُ أَوْجُهِ اتِّسَاعِ العرب وتصرُّفها بما يُناسِبُ طبيعَةَ اللِّسَانِ العربي، وبما يُراعي السهولةَ والخِفَّةَ في النُّطْق، في إِطَارِ مَا اسْتَنْبَطَهُ أَهْلُ العِلْمِ من قواعِدَ جاءت نتيجَةَ استقراءِ كلامِ العَرَبِ.

٢- الكَشْفُ عن العِلَلِ والأغْرَاضِ التي من أَجْلِهَا انصرَفَتِ العَرَبُ عن الأَصْلِ غَيْرِ المهْمُوزِ إلي المَهْمُوزِ وعَكْسِه.

٣-بيَانُ مَدي التَّرَابُطِ بين الصَّوتِ والصَّرْفِ والدِّلَالَةِ في كَوْنِهَا مُسَوِّغَاتٍ لذلك العُدول.

٤- إظْهَارُ الأَثَرِ النّاتجِ عن هَمْزِ غيرِ المَهْمُوزِ في الأَصْلِ وعَكْسِه.

الدراساتُ السَّابِقَةُ:

لا يخفي أن ظَاهِرَةَ العُدُولِ عنِ الأَصْلِ الذي ينبغي همزُهُ إلَي غيرِهِ قد أشار إليها السابقون؛ فقد ذكر الزَّبِيدي ما نَصُّه: " **فإنهم كثيرا مَا يهمزون غير مَهْمُوز وَبِالْعَكْسِ**"(١).

فوَصَف ذلك الاستعمال بأنه كثيرُ في لُغَةِ العَرَبِ. كما أن هناك بحُوثًا ورسَائِلَ متعددَةً تناولت الهَمز من الناحية التقعيديةِ، مِن حَيْث بَيَانُ أَحْوَالِهِ مِنَ الحركَةِ والسكون، وطُرُقُ تَخْفِيفِهِ بالحَذْفِ أو التَسْكِينِ، وأحوال إِبْدَالِهِ من

(١) تاج العروس للزَّبِيدي (خ ت أ) ٢٠٧/١.

أَحْرُف العلَّــةِ أو العكس. عَلَي أَنَّ غَالبيَّةَ رسَائِلِ وبُحُوثِ الهَمْزِ قد جَــاءت متَعلِّقَةً بالقرآن الكريم، وقِرَاءَاتِهِ؛ حيث صبَّ عليها الدارسون جُلَّ جهــودهم، كَاشفين لأَوْجُه استِعْمَال القُرّاءِ للهمزِ بين التَحقِيقِ والتخفيفِ والتسهيل، وغير ذلك من الأوجه. ومن ذلك:

١-**(الهمزةُ، دراسة لغويــة وصــرفية ونحويــة)** رســالة ماجســتير للباحثة/**سلوي محمد عمر**

تَنَاوَلَتْ فيهَا: دراسَةَ الهمزةِ من حيث أَنْوَاعُهَا بين الوصْلِ والقَطْعِ، ثــم أَحْوَالَ اجْتِمَاعِهَا مع مِثْلها وطُرُقَ تَخْفِيفِهَا، ثُمَّ ذَكَرَتْ أَحْوالَها مع حروف العلة وغيرها من ناحية الإبدال والإعلال، كَما تنَاوَلَتْ أَحْــوَالَ الهَمــزةِ المَزِيــدَةِ، وخَتَمَتْ بحثَهَا بذِكرِ أَحوَالِ همزةِ الاسْمِ المَمدُودِ. ولا شك أنها دراسَةٌ تطبيقيةٌ مَاتِعَةٌ، تناولَتْ فيها الهمزة، وما يُحِيط بها من أَحْوَالٍ واستعمالات.

غَيرَ أن هذا البَحْثَ يُفَارقُهَــا من جهة التَّنْظِــير؛ حيث انصَــبَّ علــي فكرة ظاهرة العدول عن الأصل الذي ينبغي هَمْزُهُ إلــي غيــرِهِ، والعكــس، متضمِّنًا ما أَحَاطَ بذلك من دواعٍ وأغراضٍ، سَوَاءً أكانت مُتَعلِّقَةً بالصَّــوْت أم بالصَّرف، أَم بالدِّلالة، وما تَبِعَه من نَتَائِجَ وآثَــارٍ .

٢- **ظــاهرة الهَمز- تحقيقِه وتخفِيفِه- قياسِــه ومَقْرُوئِــه- دراســة وصفية تطبيقية علي القراءات المتواترة**، بحثٌ منشورٌ في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر فرع المنصورة للبــاحث/ محمد مصطفي علــي علــوة، صبّ فيه جُلَّ اهْتِمَامَهُ علي موقفَ القُرَّاءِ من الهمزةِ تحقيقًا وتخفيفًا، في ضوء القرَاءَاتِ المتواتِرَةِ، مُعرِّجًا علي الأصل الذي انحدرت منه تلك الاســتعمالات

(تحقيقًا أو تخفيفًا) وهي القبائلُ العربيةُ التي يَنْتَمِي إليها أَصْحَابُ هذه القراءات. ثم خَلَصَ إلي أن الخِلَافَ بينَ التَّحْقِيق والتَّخفِيف هو خِلَافٌ أَدَائِيٌّ، وليس خلافًا في كُنْهِ الكلمةِ ذاتِه، وأن التحقيقَ والتخفِيفَ أصْلَان قُرِئَ بهما في البَدْوِ والحَضَرِ؛ تبعًا لاختلاف الخصائص اللَّهْجِيَّةِ لِكِلَا الفريقَيْن.

علي أن البحث الذي بين أيدينا يُخالفُه من جهة الهدف الذي يسعي إليه؛ فالأول يهدِفُ إلي الكَشْفِ عن أوجُهِ استِعْمَال القُرَّاء للهَمز، رابِطًا ذلك بالأصل الذي ينحدر منه كل وجه من أوجه القراءة، بينما هذا البحث يسعي للكشفِ عن ظِاهِرةِ العُدُولِ عن الهَمْز إلي غيره والعكس، مع بيَانِ ما دَعَاهُم إلي ذلكَ من عِلَلٍ وأَغْرَاضٍ، وما نتج عنه من آثار. علي أن هناك العديدَ منِ الرَّسَائِل والبُحوثِ قد تنَاوَلَت الهمزَ، لكن ليس من الناحية التي تناولها هذا البَحْثُ؛ بل من ناحية بَيَانِ أَوْجُهِ استِعْمالَات القُرَّاءِ لَهُ بين التحقيق أو التسهيل والتخفيف وغير ذلك، وهو ما يُخالف هدَفَ هذا البحث ومَسْلَكَهُ. وسَأَكْتَفِي بِذِكْرِ بعضِ عُنْوَانات تِلْكَ البُحُوثِ مثالًا وليسَ حَصْرًا:

- **الهَمز والتسهيل في العربية: بحث في القراءات القرآنية**، للباحث محمد خان، ضمن منشورات النادي الثقافي بجدة، ٢٠١٢م.

-**الهَمز والتخفيف في القراءات القرآنية: دراسة صوتية تطبيقية**، للباحث عبد الموجود عبد الحميد علوان، ضمن منشورات مركز دراسات التراث وتحقيق المخطوطات، بنغازي، ليبيا،٢٠١٢م.

-**ظاهرةُ الهَمزِ في رواية قَالُون عن نافع**، للباحث مصطفي إدريس أبو عريضة، بحث منشور في مجلة سبها للعلوم الإنسانية. ٢٠١٦م.

- **التصنيفُ الكَمِّيُّ لظـــاهرةِ الهمزِ في العربية**، تأليف هاني صـــبري علي، وصالح علي الشيخ، بحث منشور في مجلة التربية والعلم بكلية التربية، جامعة الموصل ٢٠١٢م.

-**الهَمزُ بين القُرَّاءِ والنَّحَـــاة**، للباحث أكرم علي حمدان، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ٢٠٠٥م.

منهـجُ البَحـث:

سَارَ هذا البحثُ وفقَ مُتَطلباتِ المنهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ؛ المُعتمِد علـــي وصْفِ الظاهرة ثم تحْلِيلِهَا وتصْنِيفِهَا، ومن ثَـــمَّ اسْتِخلاص نتائِجِهَـــا؛ حيـــثُ قُمْتُ فيه بِوصْفِ الاسْتِعْمَال العَربي للكلمةِ بغير أصْلِهَا المَهْمُوزِ أو العكس، ثم قُمْتُ بتحليلِ ذلك، وتصنيفِهِ طبقًا للغايةِ المُستَنبَطَةِ مِنْهُ، سَواءً أكانت صَـــوتيَّةً، أم صَرفِيَّةً، أَم دِلالِيَّـــةً.

خُطَّـةُ البَحْث:

وفقًا للغَايَةِ التي يسعي إليها البَحْثُ فقد جاء فـــي مُقدِّمَـــةٍ، وتمهـــيد، ومَبْحَثَيْنِ، وخَاتِمَةٍ، علي النحو التالي:

-**المُقدمة:** جاءت مُتضمِّنةً أَسْبَابَ اختيَارِ الموضُوعِ، والهَـــدَفَ مـــن دِراسَتِهِ، والمنهَجَ المتَّبعَ فيه، والدراساتِ السَّابِقَةَ عَلَيهِ، ثم خُطَّةَ السَّيْرِ فيه.

المبحثُ الأولُ: دواعي هَمْز غيرِ المهمُوزِ في العَربِيَّةِ، وتحتَه ثلاثةُ مطَالب:

المطلبُ الأول: الدَّوَاعِي الصَّوْتِيَّةُ لِهَمْزِ غَيْرِ المَهْمُوزِ.

المطلب الثاني: الدَّوَاعِي الصَّرْفِيَّةُ لِهَمْزِ غَيْرِ المَهْمُوزِ.

المطلب الثالث: الدَّوَاعِي الدِّلَالِيــةُ لِهَمْزِ غَيْرِ المَهْمُوزِ.

المبحث الثاني: تَرْكُ الهمزِ فِيمَا يستحق أن يُهْمَزَ. وتَحتَهُ مطلبان:

-**المطلب الأول:** دَوَاعِي وأَغْرَاضُ تَركِ الهَمْز.

-**المطلب الثاني:** بَعْضُ الآثَارِ المُتَرَتِّبَةِ علي هَمْزِ غيرِ المَهْمُوز وعكسه.

الخَــاتمة: وفيها أَهَم النَّتَائِجِ التي تَوصَّلَ إليها البَحْثُ.

التَمْهِيدُ

تُعَدُّ الاستعمَـالاتُ العربيةُ المتنوِّعَةُ للأَصْلِ الواحِد من أَهَمِّ مَوْضُوعاتِ العربيةِ التي ينبغِي دراستهـا؛ للوقوفِ علي مدي روعةِ العربيةِ ومُرُونَتِهَـا، والكشفِ عن سعةِ أبوابِها، وحُسنِ تصرفها؛ حيث حظِيَتْ بضرُوبٍ متعددةٍ من الاستعِمال، جعلَتْهَا في قمة التميُّز والإبداع.

ومن أهم تلك الاستِعمَالاتِ: استِعمالُهُم للهمزِ فيما لم يكُن مهمُـوزًا فـي الأصل؛ لعِلِلٍ وأغراضٍ ساميةٍ ثُمَّ العُدُولُ عن ذلك لعِلِلٍ وأغـراضٍ أخـري؛ حيث تصرّفَت العربُ في بعض ما لم يكُن مَهْمُوزًا؛ لدواعٍ مُتعلقـةٍ بالجانـبِ الصَّوتي، أو الجانب الصَّرْفِي، أو الجانب الدِّلالي، كما عدَلَتْ عن ذلك لـنفس الأغراض في مواضِعَ متعدِّدَةٍ.

جاء في تاج العروس: " **فإنهُم كثيـرًا مَـا يَهمِـزُونَ غيـرَ مَهْمُـوزٍ وَبِالْعَكْس**"(١). ولا يَخْفَي أن تلك الأغراض والدواعي التي همزَت العربُ من أجلِهَا ما لم يكن مهموزًا في الأَصْلِ أو العَكْسِ، إنما كانت داخِلةً في نِطـاق الفصاحَةِ والبلاغَةِ؛ وهو ما عبّرَ عَنْهُ سيبويه

(رَحِمَهُ الله) بقوله: "**وليسَ شَيءٌ يَضْطَرّونَ إلَيْهِ إلاَّ وَهُمْ يُحَاوِلُونَ بِـهِ وَجْهًا**"(٢). وقد عقَد السابقون أبوابًا في مصنَّفَـاتِهم لمباحث الهمز، بيّنوا فيـه أنواعَهُ، وأغراضَهُ، ودلالاتِهِ المتنوعَة. ومن ذلك: ما ذَكَرَهُ الأزهـري فـي (تهذِيب اللغة) من أنواعِ الهمز التي أدرجها تحت مُسَمَّي:(أبـواب الهَمـز)

(١) تاج العروس للزَّبِيدي (خ ت أ) ٢٠٧/١.
(٢) الكتاب ٣٢/١.

أدرَج فيه أنواعًا مختلفَةً للهمزة، منها: همزَةُ التأنيثِ، والهَمزةُ الزائدةُ، والهَمزَةُ المُبْدَلَةُ، وهمزَةُ الوَقْفَةِ فِي آخر الفِعْلِ، والهمزةُ المُجْلَبَة بعد الْألف الساكنة، والْهمزَةُ الَّتِي تزاد لِئَلَّا يجْتَمع ساكنان وَهمزَة التوهّم، ناقلًا نصًّا عن الفراء أنهم يهمزون مَا لَا همزَ فِيهِ إِذا ضَارَعَ المَهموزَ.(١) وليس من شَكٍّ أن الأزهري (يرحمه الله) في تصنيفِه لأنواعِ الهمزاتِ قد أَبَانَ عن بعض عِلَلِهِمْ وأغراضِهم في الهمز.

كذلك أخبرَتْ معاجِمُنا اللغويةُ عن سَنَنِ العربِ في العُدول عن الأصلِ المهموزِ أو عكسِه؛ حيث جاء في كتاب (الألفاظ) ما نَصَّهُ :

" قال أبو زيد: والعَرَبُ تَغْلَطُ في هذا فيقُولُون للذئب: يَسْتَنْشِئُ الرِّيحَ. فيهْمِزُون، وليسَ أَصلَهُ الهمزُ".(٢) كما جاء عنه أيضًا قولُه:

" أبو عبيدة: يقال مَا أَشَدَّ مَؤُونَتَهُ فيهمزُون لضَمَّةِ الواو كما فعلُوا ذلك بجَمْعِ سَاقٍ ودَارٍ فقالُوا:(أَسْؤُقًا وأَدْؤُرًا) وليس من أَصْلِهن الهمزُ؛ لأنك تقول مُنْتُهُ تَمُونُهُ تقديرُها قُلْتَهُ تَقُولُه. وكذلك النُّؤُورُ. وجَمَلٌ صَؤُولٌ. وفي لغَة من لم يهمِز يقال صَالَ يَصُوْلُ وقال بعضهم صَؤُلَ يَصْؤُلُ. ويقال أَنَارَ وثَلَاثُ أَنْؤُرٍ."(٣)

وكذا نَصَّ ابنُ دُرَيْدٍ (رَحِمَهُ الله) علي أن العَرَبَ قد تتركُ الهمزَ فيما كان أصلُه مهْمُوزًا؛ حيثُ قال: "وأجمعت العربُ على أن البَرِيَّةَ لا تُهْمَزُ

(١) ينظر: تهذيب اللغة١٥/٤٩٠.
(٢) الألفاظ لابن السكيت ص ٣٦١.
(٣) الكنز اللغوي في اللَسَن العربي لابن السكيت ص ٥٧.

وأصلُهَا من الهمزِ، وكذلك الذُّرِّيَّة والخَابِيَةِ لا تُهْمَزَانِ وأصلُهُما الهمزُ"(١). كما نَصَّ ابنُ الأَنْبَـاري علي أنهم قد يُوردون الأصلَ الواحـدَ مهمُـوزًا وغيـرَ مهموزٍ؛ فقال: "ويقال: فُلَانٌ لم يُوَاطِيء فُلانًا، بالهَمز، ولم يُوَاطِي فُلاناً، بإثبات الياء، على تَلْيِيْنِ الهمزِ، وفُلان لم يُوَاطِ فُلَاناً، بحذف الياء، على الانتقال عـن الهمْزِ. قال: وجَمَعَ الآخرُ بين اللُّغَتَيْنِ فقَال:

إِنِّي مِنَ الْقَوْمِ الذِينَ إذا ابْتَدَوْا ... بَدَؤُا بِحَقَّ اللهِ ثُمَّ النَّائِلِ(٢) (٣)

وقد جاء في (الصِّحَـاح): " يقال: إذا ناوَأتَ الرجالَ فاصْبرْ. وربَّما لم يُهْمَز وأصلُهُ الهمزُ، لأنه من ناءَ إليكَ ونُؤْتَ إليه، أي نَهَضَ ونَهَضْتَ إِلَيْهِ"(٤).

كما جاء في (مقَاييسِ اللغَـة):

" وَالْبُدُوءُ مَفَاصِلُ الْأَصَابِعِ، وَاحِدُهَا بَدْءٌ، مِثْلَ بَدْعٍ. وَأَظُنُّهُ مِمَّا هُمِـزَ وَلَيْسَ أَصْلَهُ الْهَمْزُ"(٥). إذن فظاهِرَةُ الانتقَـال من الهَمْزِ إلي غَيْرِهِ أو العَكْـسِ

---

(١) جمهرة اللغـــــــــــة (ل م ٥)٢/٩٨٧.

(٢) البيت من (الكامِل) التام، لعمرو بن الإطنَـــــابة، كَانَ ملكًا علي الحجاز أَيَّـام الْجَاهِلِيَّـة، والإطنابة أمه. المعني: يفتخر بأنه من القوم الذين إذا عقدوا مجلسـاً للنظـر فـي أحـوال الجيران لشدة الزمان، وكان اليوم مشهودًا، والتوفر على المصالح في الأباعد بعد الأقـارب شديداً، ابتدأوا بإخراج حق الله تعالى جده الواجب عليهم في أموالهم، ثم كروا على النائـل من بعد. والنائل: العطايا. والشاهد فيه قوله (إذا ابتدَوا ... بَدَؤا) حيـث اسـتُعْمِلَ بـالهمزِ وعَدَمِهِ. ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي٢/٢٨٩، وشرح ديوان الحماسة للأصـفهاني ص ١١٤٢.

(٣) الزَّاهِـــــــــرُ في معاني كلمات الناس١/٥١٦.

(٤) الصحاح(ن و أ)١/٧٩.

(٥) مقاييس اللغـــــــة لابن فارس (ب د أ) ١/٢١٣.

كانت لها إشارات رصدَتْهَا كتُبُ السابقينَ، وأَوْرَدَتْ لها نماذِج من اللسان العربي شِعرًا ونثْرًا.

وسأُحَاوِلُ في هذا البحثِ- بمشيئةِ اللهِ وعَوْنِهِ وتَوْفِيقِهِ- وَضْعَ اليدِ علي أَهَمِّ الأغراضِ التي رَمَتْ إليهَا العربُ من وَرَاءِ تلك الظاهرة (صوتِيًّا، وصَرفِيًّا، ودِلاليًّا)، وكذا أهم الدواعِي التي اسْتَنَدَتْ إِلَيْهَا، ثم بيان الآثارِ المترتبةِ عَلَي تلك الاستعمالات. فإن كتَبَ اللهُ لِيَ التوفيقَ فبفَضْلِهِ وبِرَحْمَتِهِ، وإلا فهو جَهْدُ المُقِلِّ الذي لا يخْلُو من العَثَرَات، ولا يَتَأَبَّي علي النُّصْحِ والتَّوْجِيهِ، سَائِلاً المَوْلَي- جَلَّ في عُلَاهُ- أن يَهَبَ لِهَذا العملِ المتواضِعِ من يُقوِّمُ اعْوِجَاجَهُ، ويَسُدُّ خَلَلَهُ، كما أسأله- جَلَّ في عُلاهُ- أَن يُعلِّمَنا ما ينفَعُنا، وأن يَنْفَعَنَا بما يُعَلِّمُنَا؛ فهو وَلِيُّ ذلك والقادِرُ عَلَيْهِ، وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيل، وإليهِ المَرْجِعُ والمَصير.

والله المُوَفِّقُ والهَادِي إلي سَوَاءِ السَّبِيل

المَبْحَثُ الأوَّلُ

دَوَاعِي هَمْز غير المهمُوزِ في العَرَبِيَّة

تنوعَتِ الأغراضُ والدواعي التي من أجلها هَمَزَت العربُ ما ليسَ أَصْلَهُ الهمزُ، ما بين دواعٍ صرفيةٍ، ودواعٍ تتعلق بالأصْوَاتِ، وكيفيةِ إخراجِ الكلماتِ في سهولةٍ ويسرٍ وتَتَابُعٍ، وما بَيْنَ عِلَلٍ وأَغْرَاضٍ تتعلَّقُ بالدَّلَالَةِ.

المطلبُ الأول: مِنَ الدَّوَاعِي الصَّوْتِيَّةِ لِهَمْزِ غَيْرِ المَهْمُوزِ

دارت غالبيةُ الدواعي الصوتية التي من أجلها همَزت العرب ما ليس مهموزًا في الأصل حول داعي الاستثقال؛ حيث اعتبرَتْهُ العربُ داعِيًا مُعتبرًا في العربيةِ، تصرفوا علي أساسه في كثيرٍ من قواعِدِ النحو والتصريف، كما عدَّها السُّيُوطي(رحمه الله) علةً من علل النحويين تطَّرِدُ على كلام العرب وتنْسَاقُ إلى قانون لُغَتِهِم(١).علي أن عللَهُم الصّوتِيَة قد تعدَّدت أغراضها وتنوعت، وفيما يلي ذِكْرٌ لبعض تلك العلل ونماذجِهَا:

١-الاستثقَال

لقد تصرفت العربيةُ في ما جاء مُستثقَلًا غير مستسَاغ بطرقٍ متعدِّدَةٍ؛ لتخفِّفَ من ذلك الثِّقَل؛ ليجريَ اللسانُ فيها بطَلَاقَةٍ ويُسْرٍ، وتلك كانت هي غايةَ العربيةِ.

---

(١) ينظر: الاقتراح ص ٧٣.

ومن أهم نماذج همز ما ليس مهمُوزًا في الأصْلِ؛ اتباعًا لدواعِ صوتيةٍ متعلِّقةٍ بالخِفَّة واليُسرِ في نطقِ الكلماتِ وإخراجِهَا، وبُعْدًا عن الاستثْقَال:

-هَمْزُ إحْدَى الوَاوَيْن أو اليَاءَيْن الواقِعِ بينهُمَا أَلِفُ الجَمْعِ (مَفَاعِل) :

وذلك نحو قولهم:(عِيَائِل، وسَيَائِد، وأوَائِل)؛ حيث إن أصل ذلك البناء(عَيَايِلٌ، وسَيَاوِد، وأَوَاوِل)، فهي جُمُوعٌ لمفردات:(عَيِّل، وسَيِّد، وأوَّل)، لكن وقَعَ حَرْفَا العلةِ فيها (الواو والياء) قبل ألف (مَفَاعِل)، وبعدهما حرف علة آخر، فثَقُل البناءُ؛ لاجتماع حرفي علة، مع قُرب أحدهما من الطرف، فَلَجَئُوا إلي التَّصرف في ذلك الثقل بهمزِ الياءِ التي قبل الطرف، فقيل (عِيَائِل، وسَيَائِد، وأوَائِل).

جاء في (الممتع):

" فإن لم تكُن الياءُ زِيدت في المفرد للمدِّ لم تُهْمَز، إلَّا بشرط أن تكون تَلِي الطرفَ لفظًا أو نيَّةً، وبشرط أن يكون أَلِفُ الجمعِ يلي واوًا أو ياءً. فتقول في جمع (عَيِّل): عَيَائِل، فتَهْمِزَ لثقلِ البناءِ مع ثقل اجتماعِ حروف العلَّة –وهي الياءان والألف– مع قُرْبِ اليَاءِ من محلِّ التغيير. وهو الطرف."(١).

فسبب الثِّقَل هو اجتماعُ حروفِ العلَّةِ (الواو والياء) مع الألف الذي في (مفَاعِل)، مع بناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد. هذا هو مذهب سيبويه والجماعة. وهو ما نصّ عليه ابن عصفور.(٢)

(١) الممتع لابن عصفور ١/٢٧٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٩، والممتع لابن عصفور ص ٢٢٤ وغيرهما.

أما الأخفش– رحمه الله– قد اعتد بالثقل الناشئ عن اجتماع الواوين في (أواوِل) ونحوها، ولم يستّشْعِر ذلك الثِّقلَ في الياءين من نحو في (سَيَائِد)، ولا في الواو مع الياء فيقول: (نَيَايف وصوَايد) وحُجَّتُهُ في ذلك أن الإبدال في (أَوَاوِل) إنما كان لثقل الواوين؛ ولأن لذلك نظيرًا وهو اجتماعُ الواوين أول الكَلمة، وأما إذا اجتمعت الياءَان أو الياء والواو فلا إبدال – من وجهة نظره –لعَدَمِ الثقلِ. والصحيحُ هو الأوَّلُ.(١)

-هَمْزُ الواوِ في بِنَاءِ (افْعَوْعَلْتُ) من (رأَيْتُ) ونحوه

من النماذج الفرار من الثقل إلي الخفَّة عن طريق الهمز: بناؤُهُم (افْعَوْعَلْتُ) من (رأَي) ونحوه؛ حيث قالوا فيها: (إياوْأيْت)، ثم نَقَلُوا حَرَكَةَ الهمزةِ الأُولَى على ما قبلها وحُذِفَت، ثم تُرَد الياء إلى الواو الأصلية، وتُحْذَف همزةُ الوَصْل فتصيرُ إلى (وَوَأَيْتُ)، ثم تُنقَل حركةُ الهمزةِ وتُحذَف فتصير إلى (وَوَيْتُ)، ثم تُبدَلُ الواوُ الأُولَى همزة كما في (أَوَاصِل) فتصيرُ إلى:(أَوَيْتُ).(٢) وعَدَّ ابن جني(يرحمه الله) مثل تلك النماذج من مسائل التصريف التي يُرادُ منها التماسُ الرياضةِ به والتدرُّبُ بالصَّنْعَةِ فيه.(٣)

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٧٢/٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ١١٠، وتوضيح المقاصد للمرادي١٥٧٠/٣، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري٦٩٦/٢، ولسان العرب (س ي د)٢٣٠/٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٤٦٩/١٥.

(٣) ينظر: الخصائص٩٢/٢، ٤٩٠.

-هَمْزُ الواوِ الواقعةِ قبل ألفِ الممدودِ عند إرادةِ تثنيتِه في(لأوَاء)[١]ونحوها.

من المواضع التي هُمِزَت لداعٍ صوتيٍّ، متعلقٍ بالاستثقال: تثنيةُ الاسمِ الممدود الواقعِ قبل ألفه واو، وذلك نحو قولهم: (لَأْوَاء)؛ حيث إن همزتَهُ مُنقلبَةٌ عن حرف زائد للتأنيث، فالأصل في تثنيتها أو جمعها أن تُقْلَب واوًا، فتصير:(لأْوَاوَان)، لكن اجتماع الواوين بينهما ألف الممدود فيه من الثِّقَل ما فيه، فاستعاضُوا عن ذلك بأن جوّزُوا همْزَ الواوِ الثانيةِ؛ هربًا من ذلك الثقل. علي أن ذلك مذهبٌ كُوفِيٌّ؛ نقله أبو حيان عن السيرافي، فقال:

" وقال السيرافي: مما يُسْتَثْقَلُ وقوعُ الألفِ بين واوين فعَدَلُوا بِهِ عن القيَاسِ، قولُهُم في تثنية (لَأْوَاءَ)، و(عَشْوَاءَ): لَأْوَاءَان، وعَشْوَاءَان وكرهوا:(لَأْوَاوَان)؛ لأجل الواوين فهمزوا.."[٢] وكذا نَقَلَ ذلك الاستعمال عنهم: ابن سيده[٣]، والشاطبي[٤]، والدماميني[٥].

ولعل العلةَ في ذلك ترجعُ إلي أنهم أرادُوا معاملةَ تلك الواو المنقلبةِ عن زائدٍ للتأنيثِ، معاملةَ الهمزةِ الأصليَّةِ التي تُقِرُّ علي حالها في التثنية والجمع،

---

(١) اللأْوَاءُ: هي شِدَّةُ الحَالِ، وضِيقُ العَيْشِ. جاء في (تهذيب اللغة): "أصَابَتْهُم لأْوَاءُ ولَوْلاَءُ، وشَصَاصَاء، إذا أَصَابتْهم سَنَةٌ وشِدَّة". وقد تطلق علي الشدة بوجه عام؛ ففي الحديث (مَنْ كَانَت لَهُ ثَلَاث بَنَات فَصَبر على لَأْوَائِهِنَّ كُنَّ لَهُ حِجَابا مِنَ النَّارِ). أي على شِدَّتِهِنَّ. يُقَال: وَقع الْقَوْم فِي لأواء ولَوْلَاء ومَنْه أَلَاي الرَّجُلُ إذا أَفْلَسَ. ينظر: تهذيب اللغة(ش ص)١٧٩/١١، ومجمل اللغة لابن فارس ص ٨٠٠، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢٩٣/٣

(٢) ارتشاف الضرب ٥٦٢/٢.

(٣) ينظر: المخصص ٤٣٠/٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٤٤٩/٦.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد٢٦١/١

وهو ما نصَّ عليه ناظرُ الجيش- يرحمه الله- بقوله: " واعْلَمْ أنه قد استُثْنِيَ من الأَصْلِ المذكُورِ مما هَمْزَتُهُ زائدةٌ، نحو:(لَأْوَاءَ وعَشْوَاءَ) وهو كل كلمة لامهَا واو فَأَوْجَبَ فيه التصحيحَ كالأصليةِ كراهة أن تقلب الهمزة واوا فيؤدي إلى اجتماع واوين بينهما حاجزٌ غَيْرُ حصينٍ وهو الألف" (١)

-هَمْزُ المنسوبِ إلي ما آخره يَاءٌ، سواء أكانت ثالثةً أم غير ثالثة.

مما همُز لداعٍ صَوْتِيٍّ متعلقٍ بالاستثقَال : الاسمُ المنسوبُ إلي ما آخره ياء، سواء أكانت ثالثة، نحو:(غَايَةٍ، وآيَةٍ، ورَاْيَة)، أم غيرُ ثالثةٍ نحو:(سِقَايَةٍ ودِرْحَاْيَةٍ(٢) وحَوَلَايَا(٣)، ففي النوع الأول تقلب الياءُ -جوازًا- همزة، مع جواز إثبات الياء، أو قلبها واوًا، إلا أن وجهَ الهمزِ هُو أجودُ الوجهين؛ لِكَوْنِه المُخَلِّصَ من الثِّقَلِ النَّاتجِ من اجتماعِ اليَاءَات. أَبَانَ عن ذلك ابنُ مَالك بقوله:

" ويَجُوز في "غَاْيَة" ونحوه مما الياءُ فيه ثالثَةٌ: سلامةُ الياءِ، وإبدالُها همزةً، وإبدالُ الهمزةِ واوًا فيقال: "غَايِيٌّ" -بياء سالمة- و"غَاْئِيٌّ" -بالهمزة- و"غَاوِيٌّ" -بالواو"(٤).

كما أَبَانَ ناظِرُ الجيشِ عن عِلَّةِ اختيار وجهِ الهَمْزِ: بقوله:

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١/١٢٤، ٣٨١.

(٢) هو وصف يوصف به الرجل الضخم ذو البطن. جاء في (الصحاح): " رجلٌ دِرْحايَةٌ، أي قَصيرٌ سمين ضخم البطن، وهو فعلاية" ينظر: الصحاح (د ر ح)١/٣٦١

(٣) الحَوَلَايَا: قرية بالنهروان. ينظر: معجم متن اللغة ٢/٢٠٧.

(٤) شرح الكافية ٤/١٩٥٢.

" وإنما كانَ الأَجْوَدُ ذلك؛ لأنَّ فيه سلامةً من استثقالِ الياءات في الوجه الواحِدِ، ومن كثرة العمل في الوجهِ الآخَر. "(١)

والعِـلَّةُ نفسها في الحالة الأخرى، وهي كون الياء في الاسم المنسـوب ليستْ ثالثةً، نحو(سِقَايَةٍ ودِرْحَايَةٍ وحَوَلَايَا)، فيقولون : (سِـقَائِيٌّ) و(سِـقَاوِيٌّ) و(دِرْحَائِيٌّ) و(دِرْحَاوِيٌّ) و(حَوْلَائِيٌّ) و(حَوْلاوِيٌّ) بالوجهين. وإنما منعوا الوجهَ الثالث وهو إثبات الياء؛ لما سيؤدي إليه من الثقل، فأقرُّوا همزَ الياءِ، كـأنهم ينسِبُونَ إلي (سِقَاء، ودرْحَاء، وحوْلاْء) مما كانت الهمزة فيه أصلًا . جاء فـي (الكتاب):

"وإذا أضفت إلى سقاية فكأنَّك أضفت إلى سِقَاءٍ، كما أنك لو أضفت إلى رجلٍ اسمه ذُوْ جُمَّةٍ قلت: ذَوَوِيٌّ كأنك أضفت إلى ذَوَا. ولو قلت: سِقَاوِيٌّ جاز فيه وفي جميع جنسه ما يجوز في سِقَاءٍ. وحَوَلاَيا وبَرْدَارَيَا بمنزلة سِـقَايةٍ"(٢) أي في معاملتها معاملة الهمزة الأصلية في إثباتها حال النسب.

-اجتمـاعُ الواوينِ في كلمةٍ واحدةٍ سواءً أكانتا في الأول أم في الوسط

من المواضِعِ الصّوتِيَّة التي علل الصَّرفِيـونَ همزَها بداعي التخفيـف، والحَدِّ من الثقل: اجتماعُ واوين في كلمة واحدة، سواء أَكَانتا في أولها أم فـي وسطها. ومن أَمْثلة اجتماعهـا فـي أول الكلمـة قـولُهُم:(أَوَّل)؛ حيـث إن أصلُهُـا:(وَوّل)، وكذا لفظ (أُوَل) مجموعًا، ولفظ:(أَوَاصِل) أَصْلُهُ:(وَوَاصِلٌ) بواوين علي:(فَوَاعِلَ)، فلما استَثْقَلُوا ذلك انصرفوا عنه بإبدال الواو هَمْـزةً.

---

(١) تمهيد القواعد ٩/٤٧٢٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٥١.

قال ابن يعيش(رحمه الله):

" الواوُ لا يَخْلُو من أن تكون سَاكِنَةً أو متحرِّكةً. فإن كانت متحرِّكة فلا يخلو من أن تكون أوَّلًا أو غير أوَّل. فإن كانت أوَّلًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضافُ إليها واوٌ أُخرى. فإن انضَافَ إليها أُخرى أُبدِلَت الأُولى همزةً، هروبًا من ثقل الوَاوَين. وذلك نحو قولهم في جمع (وَاْصِل): (أَواصِل)، أصله "ووَاصِلٌ" فقُلِبَت الواو همزة. وكذلك أُوَلٌ أصله "وُوَلٌ"؛ لأنه "فُعَلٌ" من لفظ (أَوَّلَ)، وأَوَّل فاؤه وعينه واو. فقُلبت الواو الأُولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثالُهُ إِلَّا الهمز."(١).

والعلة نفسها أشار إليها: الرضي،(٢)والمرادي(٣)،والشيخ خالد الأزهري(٤)، والسيوطي(٥)، وغيرهم

٢- هَمْزُ السَّاكِن؛ تفرِقَة بين الوَصْلِ والوَقْف

جاءت في (تهذيب اللغة) إشارة لهذا الموضع؛ حيث قال الأزهري عنه: "وَمِنْهَا: همزَة الوَقْفَةِ فِي آخر الفِعل، لُغَة لبَعضٍ دُونَ بَعْضٍ، نَحْو قَوْلهم للمرأَة: (قُوْلِيء)، وللرَّجُلَين: قُوْلَأْ، وللجميع: قُوْلُؤْ، وَإِذا وصَلُوا الْكَلَامَ لم يَهمزوه، ولَا يهمزُونَ إِلَّا إِذا وقفُوا عَلَيْهَا."(٦)

---

(١) الممتع ص ٢٢١.
(٢) انظر: شرح الشافية٢/٣٣٥.
(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/١٥٧٦.
(٤) انظر: التصريح ٢/٦٩٨.
(٥) انظر: همع الهوامع٢/٢٠٢.
(٦) تهذيب اللغة ١٥/٤٩٠

ومن نمَاذِجِ هذا الغَرض: هَمْزُ الألف الساكنة فيما كان بزنة (فُعْلَى) حَال الوَقْفِ عليها؛ حيث حكي سيبويه عن الخليل أن العربَ تَهْمِزُ الألفَ السَّاكنة فِي الوقْف هَمْزةً نحو إبدال ما كان علي (فُعْلَي) حال الوقف عليها همزة من نحو(هَذِه حُبْلَأْ)، وكذلك أبدلَت من ألفِ التَّنْوين همزَة نحو قولك: رأيتُ رَجُلأْ فكأنّه أرادَ أنْ يقفَ على السَّاكن المتحركٍ فِي الوَصْل فَعَدَل إِلَى مَا يُتصوّر فِيهِ ذَلك وَهِي الهمزةُ لِقُربِها مِنْهَا فقال عن ذلك: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رَأَيْتُ رَجُلأْ فيَهْمِز؛ وهذه حُبْلَأْ؛ وتقديرُهُمَا: رَجُلَعْ وحُبْلَع؛ فَهَمَزَ لقُرْبِ الألِفِ من الهمزة حيث علم أنه سيَصِيرُ إلى موضعِ الهمزَةِ، فأرادَ أَنْ يجعلَهَا هَمْزَةً واحدَةً، وكان أَخَفُّ عَلَيَهْمِ"[١]. ولعلَّ العِلَّةَ في ذلك أن تلك الحروف حروف لينٍ ومدٍّ، ومخارجُهَا مُتسعة لهَوَاءِ الصوت؛ ؛ فإذا وقف عندها لم تُضم بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ كضم غيرها؛ فيهوى الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، فكأنهم أرادوا أن يفرقوا بين تلك الحروف حال الوقف عليها، وحال الوصل؛ فيَهْمِزُون حيث يَقِفُون، ولا يَهْمِزُون حيثُ يصِلُون[٢]، كما حكي ذلك ابن السراج[٣]، والعكبري[٤]. وعدَّه بعضُهم كابن يعيش[٥]، وابن عصفور،[٦]والرضي[٧]من باب الإبدال المُطَّرِد.

---

(١) الكتاب ١٧٧/٤

(٢) ينظر: السابق. نفس الصفحة

(٣) ينظر: الأصول: ٣٧٨/٢.

(٤) ينظر: اللباب ٢٠٢/٢، ٢٨٨

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢٢٢/٥.

(٦) ينظر: الممتع ص ٢١٧، ٣٧٨.

(٧) ينظر: شرح الشافية ١٧٠/٤.

٣- هَمْــزُ غير المهمُوزِ؛ تبعًا لِحَرَكَةِ مَا جَــاوَرَه

من الدَّوَاعي الصوتية التي هَمَزَت العربُ من أجلها ما ليس مهْمُوزًا في الأصل: داعي المَجَــاوَرَة. ومعلومٌ أن المجاورَة علاقَةٌ معتبرةٌ عند علمـــاء الفن، صَوتًا، ونَحْوًا وتصريفًا؛ حيث إنهم علي أساسها يعطون الجــار حكــم مُجاوره، ويحملونه عليه. وقد كان لتلك العلاقة نصيبٌ في استِعْمَالهم الهمزَ لما ليس أصلَهُ الهمزُ. ومن نماذج ذلك الغرض

-همْزُ الواوِ الســاكنةِ الواقعةِ عينًا للكلمةِ؛ لمُجاورتِهَا المتحرك:

من ذلك هَمْزُهُم نحو (سُؤْق) جمعًا لــ(سَـــاق)؛ حيــث إن أصــلها (سُوْق)، بواو ساكنة مجاورة للسين المتحركة، فهمزُوها لأجل ضمة الــواو، ومعروفٌ أن الواوَ إن تحركت بالضَّمِّ جاز همزُها قياسًا، فكأن تلــك الــواو الساكنة لما جَاوَرَتِ المتحركَ صارت هِي المتحركة، فهُمِزَت لــذلك. وقَـــد وَجَدَ البغدادي (رحمه الله) لمثل ذلك وَجْهًا من السَّمَاع ومن القِيَــاس، فقــال: وللهمز فيه وجْهٌ في القياس والسماع، فأما السماع فإن أَبَا عُثْمان زَعَمَ أن أبــا الحسن كان يقول: إن أَبَا حية النميري يَهْمِزُ الواوَ التي قبلها ضمة، وينشد:

لَحُبَّ المُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَىَ (١)

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر لجرير بن عطية بن الخطفى وعجزه:

وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءهُمَا الوَقُودُ

ــ من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وقد يُروَي(أَحَبُّ الْمُؤْقِدَيْنِ).اللغة: (مُوسَى وجَعدة) ابنا الشاعر، والوقود: مصدر وقدت النار وقودا، ويقال: هو اسم لما توقــد به النار. المعني: يريد أن مُوسَى وجَعْدَة كان يوقدان نار القرى للضيافة، فأضاء وجوهمــا الوقود. والشاهد في البيت قوله(المُوْقِدان، ومؤسَي)؛ حيث ظهر أثر الجــوار فــي إبــدال الواو في "المُؤقِدَان" و"مؤسّى" همزة؛ لمجاورتها للضمَّة قبلها، فكأنهــا مضــمومة. ينظــر: الخصائص ١٧٧/٢، ١٤٨/٣، ١٥٠، والمنصف ٣١١/١، والممتع ص ٢٢٦.

فَعَلَى هذا يجوزُ همزُ (سُوَقٍ). فأما وَجْهُ القياس، فإن الهمزةَ لما لم يكُنْ بينها وبين الضمة حاجزٌ، صار كأنها عليها، فهَمَزَهَا كما يَهْمِزُهَا إذا تَحَرَّكَتْ بالضَّمِّ"[١]. كذلك من نظائر هذا الاستعمال قولُهُم: (لَبَأْتُ بالحَجِّ) والأَصْلُ: (لَبَيْتُ)، و(رَثَأْتُ زوجي بِأَبْيَات)، والأصل: (رَثَيْتُ) و(حَلَأْتُ السَّوِيْقَ في (حَلَيْتُ).[٢]

فهذا كله وأَشباهه قد تَأَثَّرَت حروفُهُ بالحركة التي قبلها؛ فتصرفت العربُ فيه بالهمزِ؛ حملا للجار علي مُجَاوِرِهِ. ومن ذلك أيضًا توجيهُهُم قراءة: (عَاداً لُؤْلَى)[٣] بالهمز. علي أن من الصرفيين من وَسَمَ ذلك بالشذوذ، كالرضي؛ حيث قال: " وكذلك قراءة من قرأ (عَاداً لُؤْلَى) فَهَمَزَ فهو خَطَأٌ منه بمنزلة قول الشاعر:

لَحُبَّ المُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى

فهَمَزَ الواو الساكنة؛ لأنه تَوَهَّمَ الضَّمَّةَ قبلها فيها، ولهذَا الغلَطِ في كلامِهِم نظائِر، فإذا جاء فاعْرِفْهُ لتَسْتَعْمِلَه كما سَمِعْتَهُ ولا تَقِسْ عليه[٤].

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب٧٧/٨

(٢) ينظر: الخصائص١٤٨/٣.

(٣) قرأ قالون لفظ «الأُولَى» بهمزة ساكنة فى مكان الواو مطلقا سواء وصل «عَادًا بالأُولَى»، أم وقف على «عَادًا»، وابتدأ ب «الأُولَى» فيقول «عَادَا لّوْلَى». ينظر: شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٤٨.

(٤) شرح الشافية٤٣٠/٤

٤-الهمزُ بداعي المُشَـابَهَة:

ومن الدواعي الصوتية التي هَمَزَت العربُ من أجلها ما ليس مهْمُـوزًا في الأصل: المَشَابَهة؛ حيث شبهوا الحرف غير المهموز بغيره مما هُمِز فـي موضعٍ آخر؛ بداعي المُشابهَة بينهما. ومن نماذِجِ ذلك:

-هَمْزُ الوَاوِ المكسورةِ أَوَّلَ الكلمةِ في نحو:(وِشَـاح، ووِعَـاء، ووِفَـادَة).

من المواضع التي همزُوا فيها جوازًا؛ بداعي المشـابهة لمـا يُهمَـز وجوبًا: وقوع الواو المكسورة أول الكلمة؛ حيث إن الواو إن كانت مضـمومةً فكأنما اجتمعَ واوان، وفي ذلك ما فيه من الثقل، وإن كانت مكسـورة كانـت بمثابة الياء، فكأنما اجتمع واو وياء، فشَبَّهُوا اجتماعَ الوَاوِ واليَـاءِ باجْتِمَـاعِ الواوين، بجَامِعِ الثِّقَـلِ في كل منهما، فهَمَزُوا هنا كما همزُوا هُنَاك. فقـالوا: **(إِشَـاح، وإعَـاء، وإِفَـادة).**

جاء في (الممتع):

"وذلك أنَّ الضَّمَّة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الـواو مضمومةً فكأنه قد اجتمع واوان. وإذا كانت مكسورة فكأَنَّهُ قد اجتمع لك يـاءٌ وواوٌ. فكما أنَّ اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقل فكذلك اجتماع الـواو والضمَّة، والواو والكسرة"(١)، كما جاءت الشواهد تؤيد ذلـك، وعليـه قـرأ بعضهم: " ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَـاءِ أَخِيْهِ"(٢)

---

(١) الممتع ص ٢٢٢.

(٢) أورد ابن جني أن سعيدَ بنَ جُبير قرأها بالهمز بدلًا من الواو المكسورة في أولها (إعَـاء). ينظر: المحتسب١/٣٤٨. كما جاء أيضًا أنها قراءة لأَبان بن تَغْلِـب، وعُبَيْـدِ بـن عُمَيْـر، وعيسى بنُ عُمَر، واليَمانِيّ . ينظر: الشوارد، للصغاني ص ٢٢.

علي أَنَّ الهمزَ في الواو المكسورةِ ليس مطردًا اطِّرَادَ المضمُومةِ؛ حيث كان القياس فيها ألا تهمز، إلا أنهم همزوها؛ نشبيهًا لها بالمضمومةِ؛ بداعي الثقل في كلٍّ(١). بل إن الثمانيني أورَدَ أن بعضهم جعَل همزَهَا قياسًا(٢)، إلا أن جمهورهم علي الجواز، وإليه ذهب العكبري،(٣) وابن مالك(٤)، وركن الدين(٥)، والأشموني(٦) وغيرهم.

٥- الهَمْـزُ؛ كَراهَـةَ وقوع التضعيفِ في أَوَّلِ الكَلِمَة

كَرِهَت العربُ أَنْ يَقَعَ تَضْعِيفٌ أول الكلمة؛ لما فيه من الثقل والصُّعُوبَة في النطق؛ لذا تصرفوا فيه بهَمز الواو الأولي؛ حيث إن وقوعَ التضعيف أولًا قليلٌ في استعمال العرب؛ لذا قال ابن جني: "اعْلَمْ أن التضعيفَ في أول الكلمة عزيزٌ قليلٌ، وإنما جاءت منه أحرفٌ معلومة، نحو: (دَدَن وكَوْكَب) "(٧). ومن طَرَائِقِهِم في الفرار من التضعيف في بعض الكلمات: الفَصْلُ بين الحرفين المكررين نحو:("دَيْدَن، ودَيْدَبون، ودَوْدَرى". هذا إن كان الحَرْفَان صَحِيحَيْن، إلا أن هذا في المُضَاعَفِ من الصَّحِيح، وهو ممتَنِعٌ في الوَاو؛ لثقلها، فمن هنا كان الهَمزُ هو الأَوْلَي. ومن نماذج ذلك:

---

(١) ينظر: المنصف١/٢٢٩

(٢) ينظر: شرح التصريف ص ٣٢٧.

(٣) ينظر اللباب٢/٢٨٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية٤/٢٠٩١.

(٥) نظر: شرح شافية ابن الحاجب٢/٧٢٨.

(٦) ينظر: شرح الأشموني٤/٩٧.

(٧) المنصف١/٢١٧.

-همزُ إحدي الواوين المتصدِّرَتَيْن في (فَوْعِـل)

وذلك نحو قولك (أَوْعِد، وأوْزِن) قبل أن تُحْذَف الواوُ الثانيـةُ إعلالًـا؛ لوقوعِهَا بين فتحٍ وكسرٍ؛ فالأصلُ فيهمَا:(وَوْعِـد، ووَزِن) اجتَمَع واوانِ فـي أَوَّلِ الكلمةِ، فهُمِزَت الأُولَي منهُمَا؛ تَخَلُّصًا من وُقُوعِ التضعيفِ أَوَّلِ الكَلِمَـةِ. وهذا أَيْضًا في ما كان علي (فَواعِلَ) جَمْعًا نحو:(أَوَاقِد)؛ فَأَصْلُهُ (وَوَاقِد). قال المبرد:" ولَو قيل لَك ابْنِ مِنْ وَعَدَ مثل فَوْعَل لَقلت أَوْعَد وَكَانَ أَصلها وَوْعَـدَ لأَنَّ واوا من الأَصل وَبعدهَا وَاو فَوْعَل فهمزت الأُولى علـى مَـا وصـفت لَك"[١].والعلة ذاتها جاء ذِكْرُهَـا في (الإنصاف)[٢]، و(الممتع)[٣] وغيرهمـا.

المَطْلَبُ الثَّاني: من الدَّوَاعي الصَّـرْفِيَّـة للهَمْز

أما الدواعي الصَّرفيَّـةُ لهَمزِ غيرِ المهموزِ عندَهم فتركَّـزَت غالبيتُهَـا حولَ قواعِدِ الإعلالِ والإبدالِ، وما أَرْسَاه علماءُ التصريفِ من قواعدَ في هذا الشأن؛ تبعًا لاستقراء كلام العرب. علي أنه قد تنوعت الأسـباب الصـرفية لهمزِهِم غيرَ المهمُوز، فكانَ من تلك الأسباب:

١- هَمـزُ حُروفِ العِلّـةِ إن تطرَّفَـت بعدَ ألفٍ زائِـدَةٍ

من دواعي الهمز: الهَمْزُ لأَجْلِ تطرفِ حروفِ العلةِ بعد ألـفٍ زائـدة؛ فكأنهم همزُوا تلك الحروفَ؛ لضَعْفِهَـا أن تقعَ طَرَفًا؛ فهي لا تَقْـوَي علـي

---

(١) المقتضب ١/٩٥.

(٢) ينظر: الإنصاف للأنباري ١/١٩٣.

(٣) ينظر: الممتع ص ٥٢٠.

التغيير والحركة اللَّذَيْنِ يطرآن علي طرف الكلمة؛ فهو مَحِل التغيير غالبًا، فهمزُوا تلك الأحرف إن تطرفت وكان قبلها ألفٌ زائدةٌ. ومن مواضع ذلك:

-هَمزُ الألف والواوِ والياءِ إن تطرفَتْ إحداهُمَا لفظًا أو تقديرًا وقبلهَا ألفٌ زائدة

من أمثلة تطرُّف الألف قولهم: (صَحْرَاء)؛ فهمزتُها في الأصلِ ألفٌ متطرفَةٌ بعد ألف زائدة(صَحْرَاا)، فهُمِزَت لأجل ذلك التطرُّف. ومثال ذلك من الواو قولك: (السَّمَاء، والكِسَاء، والدُّعَاء)؛ فأصلها(السَّمَاو، الكِسَاو، والدَّعَاو) تطرفت الواو لفظًا وقبلها ألف زائدة فهُمِزَت فيهما. وكذا إن تطرفت تقديرًا في نحو(سَمَاوَان). ومثال تطرف الياء قولهم: (قَضَاء، وبِنَاء)؛ فأصلهما بالياء: (قَضَاي، وبِنَاي) هُمِزَت الياء فيهما؛ لتطرُّفِهَا إثر ألفٍ زائدةٍ. وكذا إن وقعت الواو أو الياء تقديرًا في نحو(بنَاءَة، وسماوان)[١].

هذا وقد أَشَار الأشموني إلي كَيفيةٍ أخري لذلك الإبدال، وهي أنهم قد أبدلوا من الواو والياء ألفًا، ثم أُبْدِلَت الألف همزة؛ وذلك لتحرك الواو والياء في الكلمات المذكورة بعد فتحة، كأنهم لم يعتدوا بالألِفِ الزائدِة؛ حيث إنها لَيْسَت بحاجزٍ حَصِينٍ؛ لسُكُونِهَا وزيادتها، وانضَمَّ إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف؛ فقلبا ألفا فالتقى ساكنان، فقُلِبَت الألفُ الثانيةُ همزةً؛ لأنها من مخرجِ الألف.[٢]

---

(١) ينظر: إيجاز التعريف ص ١٠٥، وشرح الكافية ٢٠٨٢/٤.

(٢) شرح الأشموني ٨٩/٤.

٢- الهَمْــزُ لمَا آخره زيــادَةٌ مُقدّرَة الانفِصَــال كتاء التأنيث

الأصلُ في اعْتِبَــار الهمزِ عندَهُم فيما يتعلَّقُ بحروف العلة هو أن تقــع تلك الحروف طرفًا إثر ألف زائدة، فهم حينئذٍ يُقَوُّون تلك الحروف التي هــي عندهم ضعيفة لا تقوي علي تحمل حركات الإعراب بأن يجعلوها هَمْزَةً، غير أنهم في بعض الأحوال يهمزون الواو أو الياء أو الألف وهي ليست طَرْفًا؛ بل يعقُبُهَا حرفٌ آخر محتمِلٌ لحركات الإعراب، كتاء التأنيث أو زيادتي التثنية(الألف والنون). ولعل العِلَّةَ في ذلك أن تلك الزوائد في تقدير الانفصــال فــي تلك المواضع؛ فهي ليسَت من بِنْيَة الكلمةِ؛ لذا هَمَزُوهــا. ومن نمــاذج ذلــك الموضع:

-هَمــز نحو (عَظاءَة)[١]، و(عَبَاءَة)، و(صَلَاءَة)[٢] ونحو ذلك مما خُتِم بتاء التأنيث:

أصلُ تلك الكلمات بغير الهمزِ؛ فأصلُهَا (عَظايَة)، و(عَبَايَة)، و(صَلَايَة)، فهي من بنات الياء، وهي لم تتطرف فيهــا؛ وكــان القيــاسُ يقتضــي أن لا تُهْمَــزَ؛ لوجود الهاء بعدها وجريان الإعراب عليها، ولكنهُم همزُوهَــا علــي اعتبار أن تلك الزوائد التي لحِقَتْهَا إنما هي في تقديرِ الانفصــالِ. قــال ابــن عصفور:

---

(١)العَظَاءة: لغة في عظاية، وجمعها عظايا. والعظَاية: دويبية أكبر من الوزغة وتسمى شحمة الأرض، وهى أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر، وكلها مُنقَّطَةٌ بالسَّوَاد. ينظر: جمهرة اللغة (ظ ع ي)٢/٩٣١.

(٢) الصَّلَاءَة: مدّقُّ الطِّيب، وكل حَجَرٍ عريضٍ يُدّقُّ عليه عِطْر أو هبيد. يُقَال: صَلَاءَةٌ وصَــلاية. ينظر: تهذيب اللغة(ص ل ي)١٢/١٦٨.

" فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث، أو زيادةُ التثنية، فلا يخلو أن تكون الكلمةُ قد بُنيت على التاء أو الزيادتين أو لا تُبنى. فإن بُنيتْ عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولم يُغيَّرا، نحو: رِماية وشَقاوة وعَقَلتُه بثِنايَينِ. وإن لم تُبن عليها وجُعلت كأنها ليست في الكلمة قُلبت، نحو: عَظاءة وصَلاءة وكِساءانِ ورداءانِ."(١) علي أن الصرفِيِّينَ قد تأوَّلُوها علي إحدى جهتين:

-أن هذه الكلمات قد بُنِيَت أوّلا على التَّذْكِير ثمّ أَدخل التأْنيث بعد أَن فَرَغَ من البناءِ، أي بعد أن وَجَبَ فيها الهمزُ، ثم أَنَّثَها على تذكيرها، فلم يحذف الهمزة، فالكلمات هذه لم تُبن من البداية علي التاء. فتصوروا كأن التاء في هذه الكلمات ليست فيها. ومن ذلك أيضًا قولهم: (امرأَة سقَّاءَة)، (وحذَّاءَة)(٢)

-أنهم همزوا تلك الكلمات لما توقّعُوه من حذف تلك التاء؛ إذ هي عندهم في تقدير الانفصال؛ لذا لم ينظروا إلي تلك التاء، وكأنها لَيْسَت فيها. كما قالوا: اُقْتُل، فضموا الأوّل توقعًا للضمة تأتي من بعد.(٣)

٣-الهمزُ؛ فرارًا من التقاء الساكنين

من الأغراض الدَّاعِيَةِ إلي همز ما ليس مهموزًا في الأصل: إِرَادَةُ التحريكِ؛ فرارًا من اجتماعِ الساكنين في موضع لا يُمكِنُ فيه التَّخَلُّصُ من

---

(١) الممتع ص ٢١٧.

(٢) ينظر: المقتضب١/١٩٠، والتعليقة٥/٩٢ ص ٢١٧، وشرح التصريف للثمانيني٥٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٤٦٩، والممتع ص ٢١٧، وتمهيد القواعد١٠/٥٠٠٨

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٣٤٨، و الخصائص٢/٣٤،

اجتماعِهِمَا بالتحريك أو بالحذف، ففي تلك الحالة يكونُ همزُ أَحَدِهِمَا هو المُخَلِّصَ من ذلك الالتقاء. ومن نماذج ذلك:

-همزُ ألفِ الممدودِ المَزيدَةِ للتأنيث في نحو:(حَمْرَاء، وصَفْرَاء، وخَضْرَاء، وصَحْرَاء)

الأصلُ في تلك الأسماءِ الممدودةِ: (حَمْرَاا، وصَفْرَاا، وخَضْرَاا، وصَحْرَاا) بأَلِفَيْنِ ساكنتين إحداهُمَا للَمدِّ، والأخرى للتأنيث، وهما ساكنتان، ولا سبيلَ للتخلص من اجتماعهما بالحذف؛ فإنه مُؤَدٍ لالتباس الممدُود بالمقصور، وكذلك لا سبيل لتحريك إحداهما؛ فالألفُ ملازِمَةٌ للسكون؛ لذا لم يكُنْ من سبيل للتخلص من اجتماعهما إلا بهَمْزِ إحْدَاهُما وهي ألفُ التأنيث؛ حتي يُمكِن تحريكُها.

قال سيبويه: "هذا باب ما لحقَتْهُ ألفُ التأنيثِ بعد ألف فمَنَعَهُ ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك حَمْرَاء، وصَفْرَاء، وخَضْرَاء، وصَحْرَاء، وطَرْفَاءُ، ونُفَسَاء، فقد جاءت في هذه الأبنية كلِّها للتأنيث. والألف إذا كانت بعد ألفٍ، مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنَّك هَمَزْتَ الآخرة للتحريك؛ لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة"(١). وقد أبان السيرافي عن علة لُجُوئِهم للهمزِ دون الحذف أو التسكين بأن الحذف سيُلْبِسُ الممدودَ بالمقصورِ، وأن التسكينَ مُنافٍ لخصائِصِ الألف(٢).

---

(١) الكتاب٣/٢١٢ (بتصرف)

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/٤٧٩.

أما عن علة همز الألف التي للتأنيث وليست التي للمد، فقد أبان عنها الثمانيني بقوله: " لا يجوز أن يحرّكوا الأولى لأمرين:

أحدهما: أنّ الأولى زيدت للمدّ فلا حَظّ لها في الحركة، فلو حرّكوها لحرّكوا مالا يجوز حركته.

والثّاني: أنّهم لو حرّكُوها لانقلبتْ همزة، وبعدها ألف التّأنيث فكانت ستكون مقصورة وهم يريدون المدّ فلا يحصُلُ لهم، فلمّا فاتهم تحريك الأولى حرّكوا الثانية وكانت أَوْلى بالحركةِ لأمرين:

أحدهما: أنّ بِحَرَكِتَها تصيرُ الكلمةُ مَمْدُودَةً.

والثاني: أنّ ألف التّأنيث قد شُبِّهت بالأصول من حيث كانوا يقلبونها ياء في جمع التّكسير إذ قالوا: "حَبَالِي" وكانوا يجعلونها حرف رَوِيٍّ، فلمّا أشبهت الأصول كانت أحقّ بالحركة، ولمّا حرّكوا الثّانية وهي ألف التّأنيث، والألف إذا حرّكت إنّما تنقلب إلى أقرب الحروف إليها وهي الهمزة فقالوا: "حمراءُ" و"صَفراءُ" فحصل لهم المدُّ الذي قصدوه."(١)

فاتضح من ذلك علة الهمز في تلك الأسماء الممدودة، وهي اجتماع أَلِفَيْن، كما اتضحت علة همزِ الثانية دون الأولي.

-هَمْز نحو: "دأبَّةٍ"، و"شأبة"، "ابيأضَّ" و"ادْهأمَّ"

من المواضع التي هَمَزَهَا العربُ علي غيرِ اطِّرَادٍ؛ لأجل التقاءِ السَّاكِنين قولُهُم: دأبَّةٍ"، و"شَأْبَةٍ"، "ابْيَأَضَّ" و"ادْهَأَمَّ"؛ حيث إنَّ الأَصْلَ فيها عَدَمُ الهَمْزِ،

---

(١) ينظر: شرح التصريف ص ٣٢١.

لكنهم همزُوهَا؛ فِرَارًا من اجتماعِ السَّاكنين (الألف مع الباء)، وإنما اختـــاروا الهمزةَ؛ لأنها أقربُ الحروفِ إلي الأَلِفِ. قال ابنُ يعيش:" قد أُبْدِلَتِ الهمزةُ من الألِفِ في مواضعَ صَالحةِ العدّة، وقد تقدّم بعضُ ذلك في مواضعَ مـــن هـــذا الكتاب، قالوا: "دَأَبَّةٌ" و"شَأَبَّةٌ" في "دابَّة" و"شابَّة"، فهمزُوا الألفَ، كأنّهم كَرِهُوا اجتماعَ السَّاكنين، فحُرّكتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين، فانقلبتْ همزةً؛ لأنّ الألـــف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخرج لا يَحْتَمِلُ الحَرَكَةَ، فإذا اضطُرّوا إلى تحريكِـــهِ، قَلَبُوهُ إلى أقربِ الحروفِ إليه، وهو الهمزةُ، ومن ذلك: "ابْيَأَضَّ"، و"ادّهَأَمَّ"[١] . كما جاء ذلك في شعر بعض العرب؛ حيث قال بعضهم:

وللأرضِ أمّا سُودُها فتَجلّلتْ ... بَياضًا وأمّا بِيضُها فادْهَأمَّتِ[٢]

يريد: ادْهامَّتْ. وكذا همزُوا الألف في(اشْعَأَلَّ) والأصل: (اشْعَالَّ)، وقد جاء في الشعر في قوله"

وبَعْدَ بَياضِ الشَّيبِ من كلّ جانبٍ ... عَلا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُه[٣]

---

(١) شرح المفصل٥/٣٥٤.

(٢) البيت من الطويل، لكثير عزة. اللغة: تجللت: اكتست. ادهأمت: اسْوَدَّتْ. المعنى: إن ســـواد الأرض قد اكتسى بياضًا، وأبيضها صار أسودَ. والشاهد فيه قوله(فادْهأمَّتِ) ؛ حيـــث همَـــزَ الألف؛ تخلُّصًا من التقاء الساكنين. ينظر: الخصائص١٢٩/٣، والممتع ص ٢١٥، وشـــرح الشافية للرضي ١٧٠/٤.

(٣) البيت من الطويل، غير منسوب. اللغة: لِمَّتِي: جانِبَي الشَّعْر قُرْبَ الأُذُنَيْنِ. اشْـــعَأَلَّ: خَـــالَطَ الرّمَادِي والأبيض لونَ شعره. البَهِيمُ: الأَسْوَد. المعني: بعد ما غزا المشيب رأسي، وصـــل إلى شعر لمتي السوداء فخالطها ببياضه. الشاهد فيه قوله: (اشْعَأَلَّ) ؛ حيث همَـــزَ الألـــف؛ تخلُّصًا من التقاء الساكنين.

كما ورد هَمْزُ (العَأْلَم، والخَأْتَم) في (العَالَم، والخَاتَم) .[١]

٤- همز غير المَهْمُوزِ؛ بداعِي المشابهة:

من الدواعي التي هَمَزت العربُ من أجلِهَا ما ليْسَ مَهْمُوزًا في الأصل: المشَابهَةُ؛ حيث دَعَاهُمْ وجودْ شَبَهٍ بين حَرْفٍ وآخَرِ في وَضْعِيَّةٍ مُعَينة من أوضاع الهمز إلي أن يحملوا ذلك الحرف علي أخيه في الهمز، وإن لم يكن فيه ما في الحرف الواجب هَمْزُهُ. ومن ذلك:

-هَمْزُ اليَاء في (رَايَة) ونحوها؛ تشبيهًا للألف المبدلةِ بالألفِ الزائدةِ.

معلومٌ أن قاعِدَةَ إبْدَالِ اليَاء أن تكون واقعَةً بعد ألف زائدة، وليْسَتْ مُبْدَلَةً، إلَّا أَنْهُم شبَّهُوا تلك الألف المبدلة في نحو(رَايَة) بالألفِ الزائدة في نحو:(سِقَاءٍ، وقَضَاء)، فهَمِزُوهَا كما هَمَزُوهَا؛ فقالوا: (رَاءَةٍ). حكي ذلك سيبويه(رحمه الله)[٢].

ولعلَّ عِلَّتَهُم في ذلك الهمز أن البدل فيه شَبَهٌ من الزَّائِدِ في كونه غيرَ أصلٍ؛ لذا عاملوه معاملته في الهَمز[٣]. جاء في (الخصَائص)

"وأيضًا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بَدَلٌ خَصَّ التأنيثَ والبدلَ وإن كان كالأصل؛ لأنه بدل منه فإن له أيضًا شَبَهًا بالزائد من موضع آخر، وهو كوْنُهُ غيرَ أَصْلٍ، كما أن الزائد غيرُ أَصْلٍ؛ ألا ترى إلى ما حكاه

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٣٥٥.
(٢) ينظر: الكتاب٣/٤٦٨.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/٢٠٦

عن أبي الخطاب من قول بعضهم في(رَايَةٍ): (رَاءَةٍ) بالهمز، كيف شَبَّهَ ألفَ (رَايَة) –وإن كانت بدلا من العين–

بالألف الزائدة، فهمَزَ اللامَ بعدها كما يَهْمِزُهَا بعد الزائدة في نحو (سِقَاء)، و(قَضَاء)[١].

وحَمَل الشاطبي(رحمه الله) ذلك علي الشذوذ.[٢]

– النّسب إلي (آية، وغاية، ورايَة) ونحوها بالهمز، تشبيهًا للياء بالألف.

من مواضع الهمز التي راعي فيها العَرَبُ عِلَّةَ المُشَابَهَة: همْزُهُم: (آيَة، وغايَة، ورايَة)؛ حيث قالوا– وهو أحد الوجوه الجائزة فيها– (آئِي، وغَائِي، ورائِي) بالهمز فيها جميعًا.

دَعَاهُم إلي ذلك: كَوْنُ الياء اجتمعت مع الألف في كلمة، وهي تشبه الألف فكأنها وقعت بعد ألف أخري، فهُمزِت لذلك، كما أنهم إن لم يهمزوا فكأنما اجتمع في الكلمة أربعُ ياءات (آييٌّ، غَاييٌّ، راييٌّ) علي اعتبار أن الألف يَاءٌ، فهَمَزُوا؛ فرارًا من ذلك.

حكي سيبويه(رحمه الله):

"وسألته عن الإضافة إلى رَاْيَةٍ وطَاْيَةٍ[٣] وثَاْيَةٍ[٤] وآيَةٍ ونحو ذلك، فقال: أقول رَاْئِيٌّ وطَاْئِيٌّ وثَاْئِيٌّ وآئِيٌّ. وإنَّما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف،

---

(١) الخصائص١/٢٠٤.

(٢) المقاصد الشافية٩/١٨.

(٣) الطَّايَة صخرةٌ عظيمةٌ فِي رَمْلة وأَرْضٌ لَا حِجَارَة فِيهَا. والجمع (طَايَات). ينظر تهذيب اللغة (ط ا ط ا)١٤/٣٩.

(٤) الثَّاية: هي مواضع الإبل والغنم التي تأويها عند البيوت. وجمعها: (ثَايَات) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري٢/٣٩٣. والصحاح (ث و ي)٦/٢٢٩٦.

والألف تشبَّه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أَرْبَعُ ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلُوا مَكَانَهَا هَمْزَةً؛ لأنَّهم جَعَلُوهَا بمنزلةِ الياء التي تُبْدَلُ بعدَ الألفِ الزائدةِ"[١].وبذاتِ العلةِ تعلَّلَ للهمزِ جُمهُورُ الصرفيين، كابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، والرضي[٤]، وركن الدين الاستراباذي[٥]، وأبي حيان[٦]، وغيرهم.

فتبيَّنَ مما سبق دورُ المشابهةِ في إِعْطَاء حُكْمِ الهَمْزِ لِحَرْفٍ؛ حَمْلًا له وتشبيهًا له بحرف آخر، وتلك من حِكْمة العربية الداعِيَة إلي ضَمِّ الأَشْبَاهِ والنَّظَائِر؛ ميلًا لِسُهُولة النطق، والفِرَارِ مِنَ الثِّقَلِ.

٥- الهمزُ إجراءً للمكسور مُجري المضموم

قد تُجري العربُ بعضَ الأحْكَام الصّرْفِيَّة علي بعضٍ من جهة القياس؛ لعللٍ مُتَعدِّدَةٍ، ومن ضِمْن ما أجروه من هذا الباب: حَمْلُهُمُ المكسورَ علي المضمومِ في بعض أحكَام الهمز. ومن أمثلة ذلك:

- هَمزُ الواوِ المكسورةِ أولَ الكلمةِ؛ حملاً لها علي المضمومة

المُطَّرِدُ هو همزُ الواوِ المضمومَةِ إن وقعت أولاً، نحو قولِهم: (أُجُوهٍ) في (وُجُوهٍ) وغيرها، لكنَّ هذا غيرُ مُطَّردٍ في المفتوحةِ المتصدِّرَة، أما

(١) الكتاب٣/٣٥٠.
(٢) ينظر: الأصول٣/٦٦.
(٣) ينظر: التعليقة٣/١٣٧
(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب٢/٥١.
(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين١/٣٩٨.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب١/٢٥٩.

المكسورةُ فقد ورد فيها جَوَازُ قلبِهَا أولاً همزة؛ إجراءً للكسرة مُجْرَى الضمة، وذلك نحو: وِعَاءٍ وَوِسَادَةٍ وَوَجْهَةٍ وَوِفَادَةٍ. جاء في (الكتاب):

"ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في ييجل وسيدٍ وأشباه ذلك. فمن ذلك قولهم: إسادةٌ وإعاءٌ. وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

(إِلَّا الإِفَادَةَ فَاسْتَوْلَتْ رِكَائِبَنَا ... عند الجبابيرِ بالبأساءِ والنعَمِ)[(١)] [(٢)]

وقد علل ابنُ جني حَمْلَ المكسورةِ علي المضمومةِ في القلب همزةً، وعدمَ اطراد ذلك الحكم، بأن الكسرةَ مستثقلةٌ علي الواو، كما أن الضمةَ مستثقلةٌ عليها أيضًا، فقال:

" إذا كان قد صَحَّ أن الواو المضمومة إنما هُمزت؛ لأنها أَشْبَهَتِ الواوين وجَرَتِ الضَّمَّةُ فيها مُجْرَى الواو، فالواوُ المكسورةُ على هذا يجبُ أن تكون مُشَبَّهَةً باجتماعِ واوٍ وياءٍ نحو: "وَيْحٌ، وَوَيْلٌ، وَيَوْمٌ، وَيَوْحٌ". وإذا كان الأمرُ كذلك، فقد كان القياسُ في الواو المكسورةِ ألا تُهْمَزَ، كما لا يجبُ الهمزُ إذا اجتمعت الواوُ والياءُ نحو "وَيْحٍ، ووَيْلٍ"، ولكنَّ المكسورةَ في هذا محمولَةٌ على حكم المضمومَةِ؛ لأن الكسرةَ مستثقَلَةٌ في الواو كما أن الضَّمَّةَ فيها كذلك. فمن

---

(١) البيت من البسيط لتميم بن مقبل، ينظر: الكتاب ٣٣٢/٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٨/١، والمعجم المفصل٣٨٩/٧. والشاهد فيه قوله(الإفادة) حيث همَزَ الواو المكسورة أول الكلمة؛ حملًا علي المضمومة، وأَصْلُهَا: (وِفادة).

(٢) الكتاب ٣٣١/٤.

هنا لم يطرد الهمزُ في الواوِ المكسورةِ اطرادَه في المضمومَةِ"[١]. وعلي ذلك سار العكبري،[٢] وابن عصفور[٣]، وغيرهما.

٦-الهَمْــزُ علي سبيلِ التَّوّهُّــمِ

من الأُمُور التي دَعَتْهُم إلي هَمْزِ غير المهمُــوزِ: التَّــوَهُّمُ والتشــبيهُ والحملُ علي نظائرَ أخري قد جَازَ فيها الهمزُ؛ فَحَمَلُوا هذا علي ذاك، والتوهُّم داعٍ موجودٌ وثابتٌ في لُغَةِ العَرَب، وله نماذجُهُ وشواهده. جاء فــي (تهــذيب اللغة) " وَمِنْهَا: همزَة التوهّم، كَمَا رَوى الْفراء عَن بعض الْعَرَب أَنهم يهمزون مَا لَا همز فِيهِ إِذا ضارع المَهموز"[٤]. ومن مَظَاهِرِ الهمز علي التوهم عندهُم:

-همْــزُ (مَصَائِب)، و(مَنــائِر)، و(فَرَائِــد) ونحوها

الأصلُ في همَزِ حروفِ العلَّةِ بعد ألف (مَفَاعِل) أن تقع عَيْنًا سَاكِنَةً في المفرد، غير متحركة، غير أنهم توَهَّمُوا في الكلمات المذكورة أنهــا ســاكنةٌ، وأنها بزنَةِ (فَعِيلَة)، فهَمَزُوهَا لذلك. وهو ما وصَفَهُ سِيبويه (رحمه الله) بأنــه غَلَطٌ منهم، فقال:

" فأما قَوْلُهُم مَصْائِب فإنه غَلَطٌ منهم، وذلك أنهم تَوَهَّمُوا أن (مُصِــيبَة) (فَعِيْلَةٌ) وإنما هي (مُفْعِلَةٌ). وقد قالوا: (مَصَاْوِبٌ)"[٥]. وعليه يَجْرِي همــزُهُم

(١) المنصِــــــــــف١/٢٢٩.
(٢) ينظر: اللباب٢/٢٩٢.
(٣) ينظر: الممتع ص٢٢١.
(٤) تهذيب اللغــــة ١٥/٤٩٠.
(٥) الكتاب٤/٣٥٦.

نظائِرَ ذلك من نَحْوِ (مَنــائِر)، و(فَرَائِــد) ونحوها[١]، بل زادُوا إلي أن حَمَلُوا عليه في التَّوَهُّم أيضًا نحو (صَحَائف) (وَرَسائِل) و(عَجَائِز)[٢]. وقد عَدّ ابــن جني (رحمه الله) ذلكَ من شَوَاذ ما تهمزُ العربُ، مُسْتَدلاً علــي أن الأَصْــلَ بغَيْرِ الهَمْزِ[٣]، بما جاء من الشعر في قوله:

يُصاحِبُ الشَّيْطانَ مَنْ يُصاحِبُه ... فَهْوَ أَذِيٌّ جَمّةٌ مَصاوِبُه[٤]

فاسْتَدَل به ابن جني علي أن الهمزَ ليس أَصْلاً للكلمة، وأنهم إنما همزُوْهُ توهُّمًا أنه (فَعِيــلَة).

- جمعُ (حَاجَةٍ) علي: (حَوَائِج) بالهمــز؛ توهُّمًا أنها مِثْل: (حَائجَة)

كذلك مما هَمَزُوهُ تَوهُّمًا: ما ورد من جمعهم (حَاجَة) علــي: (حَــوَائِج) بالهمــز؛ توهُّمًا أنها مِثْلُ: (حَائجَة)، وقياس جمعهــا علي: (حِيَج)، كما قالوا: (تَارَةً) و(تِيَر)، أو (حِيَاج)، كما قالوا: (نَاقَةً) (ونِيَاق)، وكــذا تُجمــع علــي (حَاجَاتٍ)، و(حَاجٍ)[٥]. علي أن هذا الجمعَ كثيرٌ في اللسان العربي، غير أنهم أنكروه؛ لمخالفته القياس؛ حيثُ جاء في (الصحاح):

---

(١) ينظر: المقتضب ١٢٣/١.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج٢٨٨/٣.

(٣) ينظر: الخصائص٣٣٠/١

(٤) البيت من الرجز، وهو غير منسوب. اللغة : الأَذِيُّ: هو من يَقُومُ بالإِيذَاء. جاء في اللسان (أ ذ ي)٢٧/١٤ "وَقَدْ يَكُونُ الأَذِيُّ الْمُؤْذِي". جَمَّةٌ: كثيرة متعددة.
ـ والشاهد فيه قوله (مَصَاوِبُه)؛ حيث جاءت علي أصلها الواوي بلا همز. ينظر: المحكم (أ ذ و)١٢١/١٠، والخصائص٣٣٠/١، ١٤٦/٣، ٢٨٠، والمعجم المفصل ٩٣/٩.

(٥) ينظر: عمدة الكتاب ٤٤٨/١

"الحاجَةُ مَعْرُوفَةٌ، والجمع حَاجٌ وحَاجَاتٌ وحِوَجٌ، وحَوائجُ على غير قياس، كأنهم جمعوا حائجة. وكان الأصمعي يُنْكِرُهُ ويقول: هو مُوَلَّدٌ. وإنما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاّ فهو كثيرٌ في كلام العرب. وينشد:

نهارُ المرءِ أَمْثَلُ حينَ يقضي..... حَوَائِجَهُ مِنَ اللَيلِ الطَّوِيلِ(١) (٢)

علي أن العكبري قد عَدَّ جَمْعَ (حَاجَة) علي:(حَوَائِج) من الشاذ؛ لكونها جَاءَت علي خلافِ نظيرِ آحَادِهَا، فقال: "وَقد شذَّتْ من الجموعِ ألفاظٌ فَجَاءَت على خِلاف نظائِرِ آحادِها فَمن ذَلِك لَيْلَة جُمعتْ على ليالٍ وَكَانَ قياسها لِيال مثل جِفان أَو لَيْلًا مثل تَمْرَة وتمر وقياسُ وَاحِدهَا ليلاة مثل سَعْلاَة وسعالٍ وَقد جَاءَ فِي الشّعْر ليلاةُ شاذاً وَمن ذَلِك حوائج جمع حاجَة وَقِيَاس وَاحِدهَا حائجة مثل ضاربة وضوارب وقياسُ حاجةٍ حاجٌ وحَاجَات"(٣). كما نظَّرَ ابنُ يعيش(رحمه الله) بهذا الجمع علي توهمهم تثنيةَ (خُصْيَة) علي (خُصْيان)، كأنهم أرادوا تثنية(خُصْيًا) بغير تاء، والقياس: (خُصيَتَان)، فقال:

"لم تُحذف التاء في التثنية إلَّا في موضعَيْن شَذَّا عن القياس. قالوا: "خُصْيان"، و"أَلْيان" والقياس: خُصْيَتانِ، وأَلْيَتانِ، لأنّ الواحدة خُصْيَة، وأَلْيَة، قالت امرأةٌ من العرب:

---

(١) البيت من الوافر، بلا نسبة في الصحاح(ح و ج)١/٣٠٧، وتوضيح المقاصد للشاطبي٧/٢٠٥، ولسان العرب (ح و ج)٢/٢٤٢. والشاهد فيه: قوله (حَوَائِجُهُ)؛ حيث جاء جمعًا لـ(حاجَة) وهو – علي كثرته– غير مقيس.

(٢) الصحاح(ح و ج)١/٣٠٧.

(٣) اللباب ٢/١٩٠

لَسْتُ أُبالِي أنْ أكونَ مُحْمِقَهْ ... إذا رأيتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ[١]

وربّما قالوا: "خِصْيَةٌ" بالكسر، كأنّهم ثنّوا "خُصْيًا" بغيرِ تاء، جاؤوا في المثنّى على، كما جاؤوا بشيء من المجموع على غير واحده، نحوِ: "حاجَةٍ"، و"حَوائِجَ"، و"شَبَهٍ"، و"مَشايهَ"، و"ذَكرٍ"، و"مَذاكِيرَ"[٢].

كما تعلل ابنُ الخبَّاز لذلك– ونسَبه لعبد القاهر– بأنهم أرادُوا جَمْعَ (حَوْجَاء) فقلبوا؛ حيث إن حَوْجَاء في معني(حَاجَة)، فقياسُ جمعها: حَوَاجٍ كصَحَارٍ، فقدموا الياء قبل الجيم، فهمزوا، فقالوا: (حَوَائِج)[٣]. وبذلك قال الشاطبي، وجاء عنده أنه قد نُسِبَ إلي المبرد تَلْحِينُ من يَهْمِزُ:(حَوائِج)[٤].وقد جَوَّز أبو حيان أن يكون هذا الجمعُ (حَوائِج) موضوعًا لجمع (حَائِجَة)، فرارًا من أن يجمعوا (حَاجَة) علي (فواعِل) وهو غير مقيس.[٥] فقد تبين مما سبق أنهم قد همزوا ذلك الجمع (حَوَائِج) توهُّمًا أنه جمعٌ لـ(حائِجَة). والله أعلم.

---

(١) هو من الرجز، لامرأة من العرب. ينظر: جمهرة اللغة ٥٦٠/١،وكتاب الأفعال لابن الحداد٣٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/٣. والشاهد فيه قوله: "خُصية" وعليه يكون مثناها عنده: "خُصيتان" بالتأنيث لا "خُصيان" بالتذكير. علي أن غيره أجاز فيها الوجهين، كالهروي؛ حيث قال: "الخصية بالهاء: البيضة، فإذا ثنيتها قلت: خصيان وخصيتان بالتذكير والتأنيث، كما قالوا: ألية واحدة للتأنيث، فإذا ثنوا قالوا: أليان وأليتان بالتذكير والتأنيث، والتذكير في تثنية خصية وألية نادر، وهو أكثر في الاستعمال، وربما ندر الحرف من كلام العرب وخرج عن القياس، فكان هو الأكثر المستعمل عندهم ويتركون القياس". ينظر: إسفار الفصيح٨٤٣/٢.

(٢) شرح المفصل١٩٤/٣.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ص ٤٧٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٢٠٥/٧

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب٤٥٠/١.

- جمعُ (مَسِـيلٍ) علي (أمْسِلَـة)؛ توهُّمًا لأصالة الميـم:

وكذا من مواضع همزهم توهُّمًا : ما جاء من إجَازَةِ جمع(مَسِيلٍ) علي (أمْسِلَـة)، وهو (مَفْعِل) من سَالَ يَسِيل مَسِيلاً ومَسَالاً وسَيْلاً؛ لذا فإنَّ القيَاسَ فيها (مَسَايل) غير مهموز، لكنهم قالوا: أَمْسِلَة ومُسُلاً ومُسْلاَناً. ولعل داعيهم إلي ذلك هو توهُّمهم أصَالَةَ الميمِ في (مَسِيل)، وأنّه على وزن (فَعِيل) ولم يُرَد به (مَفْعِلاً)؛ لذا هَمَزُوهُ، كما جمعوا (مَكَانـاً): أَمْكِنَـةً. جاء في (ارتشاف الضرب):

"فأما (مَسَائِل) جمع (مَسِيل)، فذهب الزَبِيدي إلى أن الميمَ أصليةٌ، فهمْزُها قياسٌ، وذهب الأَعْلَمُ، وغَيْرُهُ إلى أن (مَسِيلًا) مَفْعِلٍ من سَالَ، فالهَمْزُ في جَمْعِهِ شَاذٌّ، وفي (الترشيح)[1]: مَسِيلُ المَاءِ جَمْعُهُ (مَسَايل) بلا هَمْزَة؛ لأنه من سَالَ يَسِيلُ قال زهير:

بِمُسْتَأْسِدِ القُرْيان حُوٍ مَسايلُهْ[2]

---

(١) هو كتاب في النحو أَلَّفَهُ: خطاب بن يُوسُف بن هِلَال الْقُرْطُبِيّ أَبُو بكر الماردي، وقد كان من جلة النُّحَاة ومحققيهم والمتقدمين فِي الْمعرفَة بعلوم اللِّسَان. تصدر لإقراء الْعَرَبِيَّة طَوِيلا، وصنف فِيهَا، ويعتبر كتاب:(الترشيح في النحو) أشهر كُتبه. وممن نقل عنه: ابن هشام وأبو حيان. مَاتَ بعد الْخمسين والأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة١/٥٥٣.

(٢) هذا عجُز بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمي. وصدره:

فَقَالَ شِيَاهٌ رَاتِعَاتٌ بِقَفْرَةٍ

_ المستأسد: ما طال من النبت وقوي، القربان: مجاري الماء، حوّ: خُضْرٌ. والشاهد فيه: قوله (مَسَايلُه)؛ حيث جمع (مَسِيل) علي (مَسَايل)؛ علي اعتبارِ زيادة الميم. ينظر: إسفار الفصيح٢/٨٠٣، وارتشاف الضرب١/٢٦٢، والمعجم المفصل٦/٣٢٠، وخطاب الماردي ومنهجه في النحو، بحث منشور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص١٢٧ العدد٧٩، سنة النشر:١٤٠٨ ه.

وإن شِئْتَ هَمَزْتَ تجعلُ الميمَ أصلِيَّةً؛ لأن الجمع مُسْل، وحكى يعقوب في مَسِيلِ الماء أن جمعه: أَمْسِلَةٌ، ومُسْلٌ، ومُسْلاَنٌ، ومَسَايِلٌ"[١]

٧-هَمزُ غيرِ المَهْمُوزِ؛ لغيرِ عِلّةٍ مُوجِبَة:

قد تهمز العرب ما لا أصل له في الهمز، ولا داعي مُوجِبَ له؛ فقد يهمزون الياء في عير مواضع الوجوب أو الجواز، وقد يبُدْلِوُن الهاءَ همزَةً أيضًا، وكله بغيرِ داعٍ يقتضي ذلك، ولا عِلةٍ مُجوّزَة له. ومن أمثلة ذلك:

-همزُ اليَاءِ في بَعْضِ المُفْرَدَات بغير علة:

من مواضِعِ الياءِ التي هَمَزُوهَا بغير داعٍ، ولا علَّةٍ: قولُهُم:(أَدْيٌ) في(يَدْي)، ومن حكَايَاتِهِم:(قَطَعَ اللهُ أَدْيَه)، وكذا هَمَزُوا الياءَ في قولهم:(يَلِل)، فقالوا: (أَلِلْ)، وكذلك قالوا: الشِّئْمَة، يريدون الشِّيمَة أي: (الخَلِيقَة)، فأبدلوا الياءَ هَمْزَةً فيها، وقالوا: (رِئْبَال) للأَسَدِ، والأصلُ (رِيْبَال). وقد استدلُوا على أن تلك الأسماء ليس أَصلُهَا الهمزُ بأَنَّ الكثيرَ في الاسْتِعْمَال إنما هو باليَاءِ، لا الهمزة، واستعمالُهَا بالهَمْزِ قَلِيلٌ.

جاء في (الممتع):

"وإنَّما جعلنا الهمزة في:(أَلَل ورِئبال والشِّئمة) بدلًا من اليَاء، ولم تُجعل أصلًا بنفسِهَا؛ لأنَّ الأكثَر في كلامِهم: يَلَلٌ وريبال وشِيمة بالياء، واستعمالُ هذه الأسماء بالهمزةِ قليلٌ. فدَلَّ ذلك على أنَّ الهمزةَ بَدَلٌ، وأنَّ الياءَ هي الأَصْلُ. فهذا أيضًا جَميعُ ما جاءت فيه الهمزةُ بدلًا من الياءِ، على غير اطِّراد."[٢]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٦١.

(٢) الممتع ص ٢٢٩.

-همزُ الهَــاءِ والعَيْنِ والأَلِف:

وكذا ورد إبدالُ الهَمْزَةِ من الهاءِ والعينِ، وذلك قليلٌ أيضًا غيرُ مُطَّرِدٍ؛ فمن إِبْدَالِها من الهاء قولهم: "مَاء" والأصل:(مَاهٌ)، وأصل مَاه مَــوْهٌ، بــدليل: أَمْوَاه، ومُوَيْه. وإنَّما استدلوا علي أن الهاءَ هي الأَصْلُ لا الهمزةُ؛ بأنَّ أكثــرَ تصاريف الكلمة عليها. قالوا: أَمْوَاهٌ ومِياهٌ، وماهَتِ الرَّكِيَّةُ. إلى غير ذلك من تصاريفها. ومن إبدال العين همزة: ما جاء من قول الراجز:

وَمَاجَ سَاعَات مَلاَ الْوَدِيْق ... أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوَق(١)

فَأَصْلُ "أُبَابْ" "عُبَاب". وقال بعْضُهُم: ليست الهمزةُ فيه بدلًا من العــين، وإنما هو" فُعَال" من "أَبَّ" إذا تَهَيَّأَ؛ لأن البحر يَتَهَيَّأُ للارتجاج؛ فالهمزةُ علــى هذا أصلٌ، وكذا همزوا في قولهم "دَأْبَة"، و"شَأْبَةٌ"، و"ابْيَأْضَ"، وكذ مــا رُوِي عن العجاج من همز "الْعَأْلَم"، "الْخَأْتَم"(٢). كلها همزات جاءت علي غير اطِّراد ولا قِيــاس، إلا أنهم استعملوها بالهمز.

---

(١) هو من الرجز، بلا نسبة. العباب: يُطلق على أول كــل شــيء، وأول المــاء. الهَــرْوَق: المستغرق في الضحك. الشاهد فيه قوله: "أباب" حيث أبدل العين همزة، وأصله "عباب".
ــ وقال بعضهم: ليست الهمزةُ فيه بدلًا من العين، وإنّما هو "فُعَالٌ" من "أبّ" إذا تَهَيّأ. ينظــر: المحكم ٥٥٤/١٠، وشرح المفصل لابن يعيش٣٦١/٥ وفيه (زَهُوقُ) بدلاً مــن (هَــزُوق)، والكناش ٢٢٥/٢، وتمهيد القواعد ٥٠٣٣/١٠.
(٢) ينظر: شرح الأشموني٩٨/٤.

المطلَبُ الثالث: من الدَّوَاعي الدِّلاليَّة للهَمْز

حَرَصَتِ العَرَبُ علي مُراعاةِ الجَانِب الدِّلاليِّ المتعلِّق بأحوال البنية الصرفيّة، وطبيعَة الصِّيَغِ والأوزان العربية وما تحملُهُ من خصَائِصَ دلاليةٍ أرادتِ العربُ أن تُحَافِظَ عليها؛ ليكتملَ عِقْدُ اللغةِ الفريدِ. كما حرصت اللغةُ علي مراعاة التناسق والانسجَام في شتي مناحي الاستعمال، صَرْفًا وصَوْتًا ودَلالةً، وغير ذلك.

ظهرت دلائلُ مُحافَظةِ العرب علي تلك الغَاياتِ التي رمَتْ إليها العربيةُ في مناحٍ متعددة، كان منها: همزُ ما لَيْسَ أصلَهُ الهمزُ عندهُم؛ رغْبَةً في المحافظة علي بنيةِ الكلمة الصرفية من أن يلحقها تغيير يُخِلُّ بها، ويُفقِدُها صِبغَتَهَا الدلاليةَ؛ فالهمزُ في تلك الحالة يكون هو السبيل – دون غيره من الإجراءات الصرفية– للحفاظ علي البِنْيَةِ من الانحرافِ، وفُقْدانِ الدلالةِ الصَّرفِيّةِ. ومن ذلك:

١–هَمْزُ بعضِ صِيَغِ الجُمُوع؛ حِفاظًا علي بِنْيَتِهَا الصَّرْفِيَّة، ودِلَالَتِهَا علي الجمع.

وذلك كهَمْزهم حرفَ اللينِ الزائد الساكنِ الواقِعِ بعد ألفِ الجمعِ(مَفَاعِل) فيما كان علي أربعة أحرف، نحو قولهم في جمع:(عجُوز، وصَحِيفة، ورِسَالة):(عجَائِز، وصَحَائِف، ورسائِل)؛ حيث إن الأصل فيها (عجَاوِز، وصَحايف، ورَسَاال)، لكن لما وقعت تلك الأحرف وهر حروف مد زائدة ساكنة بعد ألف الجمع الساكنة، أُبدلتْ لما قبلهَا ثمّ تحرّكت كَمَا تحرّك لالتقاء الساكنين ثم هُمِزَت. جاء في (المقتضب):

"فإن جَمَعْتَ اسْما على أَربعة وثالِثُهُ حرفُ لينٍ زَائِد سَاكن فإنَّك تهمزُ ذَلِك الْحَرْفَ فِي الْجمع وَذَلِكَ قَوْلك فِي رِسَالَة رسائل وَفِي عَجُوز عَجَائِز وَفِي صحيفَة صَحَائف وإِنمَّا فعلتَ ذَلِك لأَنَّ هَذِه الأَحرفَ لَا أَصْلَ لَهَا، فلمّا وَقعت إِلى جَانب أَلف ولَم تكن متحرّكة ولَا دَخَلتهَا الْحَرَكَة فِي مَوضِع أُبدلتْ لما قبلهَا ثمّ تحرّكت كَمَا تحرّك لالتقاء الساكنين فلزمتها الْهمزَة"(١). ولقد أبان ابن جني (رحمه الله) العلة في ذلك وهي أن الأصل في همز هذا الباب إنما هو لِأَلِفِ (رِسَالَة)؛ حيث إنه عند إرادةِ جمعِها سوف تقع هذه الألف بعد ألف الجمع (مَفَاعِل) وهي ساكنة، فيلتقي حينئذٍ ساكنان، فلا سبيل للتَّخَلُّصِ من ذلك الالتقاءِ إلا بهمزِ ألفِ (رِسَالَة)؛ حيث إن أي تَصَرُّفٍ فيها بغير الهمز- كحذفِ الهمزةِ الأُولَي مثلًا- سَيُبْطِلُ دِلَالةَ الجمعِ، ولو حُذِفَت الثانية فسيتغيَّرُ بناءُ الجمع؛ لأن هذا الجمعَ لا بُدَّ له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرفٌ مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون "كمَفَاْعِلٍ".

وكذا لمْ يّجْزْ أيضا تحريكُ الألف الأولى مَخَافة أن تزول دِلَالَتُها على الجمع؛ لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنةً على لفظها، ولو حُرّكت أيضا لانقَلَبَتْ همزة، وزالت دَلَالة الجمع، فلم يَبْقَ إلا تحريكُ الألفِ الثانيةِ بالكسر؛ ليكون كعين "مَفَاعِل"، فلما حُرِّكت انقلبت همزة فصارت "رَسَائِل وكَنَائِن، ثم إنهم قد حمَلوا الياء في(صَحَائِف)، وكذا الواو في قولهم:(عَجَاْوِز) علي ألف

(١) المقتضب ١/١٢٣.

(رَسَائِل)؛ لما بينهما من الشَّبَه؛ لأن قبل كل واحدة منهما بعضها وهي ساكنة، فجَرَتَا من هذا مجرى الألف.(١)

فمن هنا ظهر أثر الهمز في هذا الباب في الحفاظ علي هَيْئَة بنية الجمع (مَفَاعِل) من أن تُنتَقَضَ، أو تَتَغَيَّرَ دلالتها الجَمْعِية، وكان الهمزُ هو السبيلَ دونَ غيرِهِ من الإجراءات الصرفية، كالحذف والتحريك علي سبيل المثال.

٢-حَملُ الفُرُوعِ علي الأُصُول؛ رَغْبَةً في جَرَيَان الباب علي مَجْري واحد

ومثْلُ هذا الغرضِ متحقّقٌ في مناحٍ متعددةٍ، أبرزُها: مَنْحَي الصحة والاعتلال علي سبيل المثال؛ فرغبتهم في أن يسير الباب علي منوال واحد جعلتهم يُرتِّبُون أحكامًا خاصَّة؛ تحقيقًا لتلك الغَاية؛ فنظروا إلي الأصل وحملوا عليه فَرْعَهُ من ناحية إن كان الأصلُ مُعْتَلا شابَهَهُ فَرْعُهُ، والعَكْسُ بالعَكْسِ. ومن أمثلة ذلك:

- همزُ الواوِ والياء إن وقعتَا عَيْنًا لاسم فاعلٍ من الثُّلَاثي، وكانتا مُعَلَّتَين في الفعل نحو(قَائِل، وبَائِع):

لقد همزوا كلَّ واو أو ياء وقعت عينًا لاسم فاعل لفعل ثلاثي أُعِلَّت في فعله؛ من باب حَمْلِ الفرع علي الأصل؛ رغبة منهم أن يجري الباب علي نسقٍ واحدٍ، فنحو (قَائِل)، و(بَائِع) هما اسما فاعل من (قَالَ، وبَاعَ)، والفِعل

(١) ينظر: المنصف١/٣٢٧.

منهما (قَوَل، وبَيَعَ) والواو في الفعلين أُعِلّت بقَلْبِهَا ألفَا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. فعلي ذلك حملوا الإعلال في اسم الفاعل منهما(قَاوِل، وبَايع) علي فعليهما(قَالَ، وباعَ). جاء في (توضيح المقاصد):

"هَذَا موضِعٌ ثَانٍ يجبُ فيه إبدالُ الياءِ والواوِ همزَةً، وهو كلُّ واوٍ ويَاءٍ وقعتْ عيْنًا لاسم فاعل أُعِلَّتْ في فِعْلِهِ نحو: "قَائِل، وبَائِع" أصلهما: قَاوِل وبَايِع؛ ولكنهم أَعَلُّوهُ حَمْلًا على فِعْلِهِ"[1] فكأنهم أرادوا إلحاقَ المتشابهات وضَمَّ الفروع إلي أصولها. أما اختيارهُم الهمزَ ليَكُون بديلًا للواو أو الياء فقد ذكر ابن يعيش (رحمه الله) علة ذلك فقال:

" أمّا "قائلٌ" و"بائِعٌ"، فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله، فالهمزةُ فيه بدلٌ من اللام، فالأصلُ فيهما: "قَاْوِلٌ" و"بَاْيِعٌ"، فأُريد إعلالُهما لاعتلال فعلَيْهما. والإعلالُ يكون إمّا بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذفُ؛ لأنه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويُصَيِّرُه إلى لفظ الفعل. ولا يكفى الإعرابُ فاصلًا بينهما؛ لأنه قد يطرأ عليه الوقفُ، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاورتا الطرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبها ألفًا على حَدِّ العَمَلِ في "كِسَاْءٍ" و"رِدَاْءٍ"[2]. وعلي النقيض من ذلك فإنه إن لم تُعَل الواوُ أو الياءُ في الفعل فإنهمَا لا تُهمزَان في المشتق(اسم الفاعل) ونحوه، ذكر ابن عقيل: " فإن لم تعل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عَورَ فهو

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي٣/١٥٦٧.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش٥/٣٥١.

عَاوِرٌ وعَين فهو عَاين أيضًا".[١]وهم إنما صَحَّحُوا هنا؛ خِشْيَةَ الالتِبَاس بـ(عَانَ، وعَارَ)[٢]. وبالعلة ذاتها تعلل السيرافي[٣]، والمكودي،[٤]وناظر الجيش[٥]، والأشموني[٦].

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٤/٢١١.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٥١
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه٤/٣٠٤.
(٤) انظر: شرح المكودي ص ٣٧٧.
(٥) انظر: تمهيد القواعد١٠/٥١٦٥.
(٦) انظر: شرح الأشموني٤/٨٩.

المبحثُ الثاني:

تَرْكُ الهمزِ فيمَا يَسْتَحِقُّ أن يُهْمَزَ

تَرَكتِ العربُ الهَمْزَ في مواضِعَ قياسُهَا أن تكونَ مهمُوزَةً؛ وذلك لعِلَلٍ وأَغراضٍ مُتنوعةٍ، وكانت أغْراضُ عدُولِهِم عن الهَمْزِ في تلك المواضعِ تدُورُ بين المَيْلِ إلي الخِفَّةِ، أو لأن الأَصْلَ غيرُ مهُموزٍ، أو لأغراضٍ أُخْرَي.

وفيما يلي أُلقِي الضَّوءَ علي بعضِ تلكَ الأغْراضِ التي تركَتِ العَربُ من أجلِهَا الهمزَ في مواضِعَ كان القيَاسُ فيهَا أن تكُونَ مهْمُوزَةً.

المطلب الأول: من دواعي وأغراض تَرك الهَمْز:

١-اتباعُ الاستِعْمَال الوارد :

جاءت بعضُ المواضِعِ بلا همزٍ؛ مراعاةً لسماعِها كذلك بلا همز، مع أن قياسَهَا أن تُهمَز، ومن ذلك:

- عدمُ هَمْز قولِهِم:(عَقَلْتُهُ بِثَنَايِيْنِ)[(١)]

حكي سيبويه عن الخليل أنهم منعُوا همزَ:(ثَنَايِيْن)؛ لأنها من الكلمات التي لم يَأْتِ لها واحدٌ؛ حيث إن أصل استعمالها علي التثنية؛ لذا جاءت غير مهموزة. جاء في (الكتاب):

---

(١) قولهم (ثِنَايِيْن) مفرد: (ثِناء) وهو عِقالُ البَعير ونَحْو ذلكَ مِن حَبْل. يُقال: عَقَلْتُ البَعيرَ بثِنايِيْن إذا عَقَلْتُ يَدَيْه جَمِيعاً بحَبْل أَو بطَرَفي حَبْل. ينظر: العين(ث ن ي)،٢٤٣/٨، وتاج العروس (ث ن ي) ٣٠٠/٣٧.

"وسألتُ الخليل عن قولهم: عَقْلتُه بثنَايَيْن وهنايين، لِمَ لَمْ يَهْمِزُوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يبنوا عليه، فهذا بمنزلَةِ السَّماوَة، لمَّا لم يكن لها جَمْعٌ كالعِظَاء والعَبَاء يَجِيء عليه جاء على الأصل."(١) علي أن القياسَ فيه همزُ الياء؛ لوقوعها بعد ألف زائدة، إلا أنهم شبهوه بنحو الشَّقَاوَة"، و"العَظايَة"، و"الإداوَة" مما بُنِيَ على التأنيث من غير تقديرِ دخول التاء على المذكَّر. ولو كان فيما ينفرد الواحد منه، لم يكن إلَّا "بثنائَيْن" بالهمزة.(٢)

٢-عدمُ الهَمْزِ؛ لانْتِفَاءِ الشَّبَهِ:

من الأغراض التي يتركُونَ الهمزَ من أجلها: انتفاءُ الشَّبهِ بين الأصل والفرع في استِحْقاق الهمز؛ ومن ذلك:

-عدمُ همزِ نحو(مَقَاوِل، ومَبَايع، ومَعَايش)

حيث إنها أسماء، وهي جموعٌ خَالفتْ وزنَ الفعلِ؛ لذا فقد انتفت علاقة المشابهة بينهما، ممَّا أدي إلي اختلاف الحكم بينها وبين أفعالها التي تُعَلُّ بالهمز. وقد نبّه سيبويه إلي ذلك بقوله: "لم يَهْمِزُوا مَقاوِل ومَعَايش؛ لأنهما لَيْسَتَا بالاسْمِ على الفعل فتَعْتَلَّا عليه، وإنما هو جمعُ مَقَالَةٍ ومَعِيشَةٍ، وأصلهما التحريك، فجَمَعتَهُمَا على الأصل كأنك جَمَعْتَ معيشةً ومقولةً، ولم تجعَلْهُ بمنزلة ما اعْتَلَّ على فعله، ولكنه أُجْرِيَ مُجْرَى مِفْعَالٍ."(٣)

---

(١) الكتاب٣/٣٩٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٠٠.

(٣) الكتاب٤/٣٥٥.

كما أبان ابنُ جني(رحمه الله) عن عِلَّة عَدمِ الهمز بأنهُم لما جمعُوا نحو (مَقَــام، ومَبَاع، ومَعَــاش) ذهب شَبَهُهَا من الفعل؛ حيث إن الفعل لا يُجمع، فلما جُمِعت تلك الأسماء بعُدَت عن الفعل وزال البناء الذي ضَارَعَ به الفعــلَ؛ لذا صُحِّحَ بظهور واوه وبائه وعدمِ همزهما[١]، كما أن الواو والياء في تلــك الكلمات مَدَّة؛ لذا لم تُهمَز[٢].

والعلة ذاتها أشار إليها السيرافي[٣]، وابن عصــفور[٤]، والرضــي[٥]، وأبو حيان[٦]وغيرهم. علي أنهم همزوا من هذا الباب لفظةً واحــدةً، حملهــا بعضُهُم علي الشذوذ، وهي لفظَة (مَصَائِبٍ)، وكان القياسُ فيها (مَصَــاوِب)؛ جاء في (الممتع):

" وفي جمع مَعِيشة: "مَعايش"، إلَّا لفظةً واحدةً شَذَّت فيها العرب –وهي مُصيبة– قالوا في جمعها: "مَصائِبُ" فهَمُزوا العينَ، وكان ينبغي أن يقال فــي جَمْعِها "مَصاوِبُ"؛ لأنها من ذوات الواو.[٧].

---

(١) ينظر: المنصف١/٣٠٧

(٢) ينظر: إيجاز التعريف لابن مالك ص ١١٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه٥/٢٥٨.

(٤) ينظر: الممتع ص٣٢٦.

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب١/٢٣٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب١/٣٠٤.

(٧) الممتع لابن عصفور ص ٣٢٦

٣- عَدم الهَمــز؛ حملًا للفَــرعِ علي الأَصْــل

قد يتركُون الهمز؛ لغرض مُعتبَــرٍ وهو: متَابعَةُ الفرعِ لأصــلِهِ فــي الأحكامِ والتصريفَاتِ. ومن نماذج ذلك الغرض: حَمْلُهُمُ الجمعَ علي مفــرده، وإعطاؤُهُ حُكْمَهُ، ومن ذلك:

- تركُ الهَمْزِ في ((ضَيَــاوِن)[١] جمعًا لــ(ضَيْوَن)

من مواضِــع ترك الهمز ليُتَــابِعَ الفَرْعُ أَصْلَــهُ: حَمْلُ الجَمْــعِ علــي مُفْرده في عدم الإعلال بالهمز، وإتيانُ الجمعِ مصحَّحًا بــالواو أو باليــاء، وذلك في نحو(ضَيَــاوِن) جمعًا لــ(ضَيْوَن)؛ حيث صَحّحُوا الواو في الجمع، ولم يهمزُوهــا؛ لأنها صحّت في المفرد، ولم تُعَلّ. قال الرَّضِي:

" وكان قياس ضَيَاوِن ضَيَائن، بالهمز، لكنه شَذَّ في الجمع كما شَذَّ فــي المفرد، وليس ذلك بمطَّرد"[٢] فالواو في المفرد لم تُعَل، وقياسُهَا أن تُعَل فيقال (ضَيِّن)، فعاملوا الجمع في عدم الهمْزِ مُعَامَلَةَ المفرد، وإن كان هذا لا يطَّــرِدُ في غير ذلك من المواضِع.

جاء في (الأصول): " قولُ سيبويه في "ضَيْوَنٍ"، إذَا جمعهُ قالَ: ضَيَاونُ فيصححهُ في الجمعِ كما جاءَ في الواحدِ علَى أصلِه."[٣]والعلة ذاتها تعلَّــلَ بها

---

(١) الضَيَاوِن: جمع (ضَيْوَن)، وهو: السَّنَّور البــرِّي الــذَّكَر. ينظــر: تهــذيب اللغــة(س ن ر)١٢/٢٧٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب٣/١٣٠.

(٣) الأصول لابن السراج٣/٣٤٧.

ابن عصفور[١]. ووصف بعضُهم- كالمرادي- ذلك الاستعمال بأنه من الشَّاذ، وأن الجمعَ قد تَابَع مفرده، فقال:

"إن قلت: فهل يُقَاسُ على ضَيَاوِن ما شَابَهَهُ في صحة واحده إذا وجد؟ قلتُ: قد ذَهَبَ إلى ذلك نَاسٌ، والصحيحُ أنه لا يقاسُ عَلَيْهِ"[٢].

وإليه ذهب ابنُ يعيش[٣]، وابن الحاجب[٤] والأشموني[٥]، ووَصَفَهُ أبو حَيَّان بالنُّدُورِ[٦]. فظهر من ذلك موافقةُ الجمعِ للمفرد في التصحيح وعدمِ الإعلالِ.

علي أن ناظر الجيش قد ذهب إلي أنهم أَتْبَعُوا الجمعَ مفرده في عدم الإدغام؛ حيث إن القياس في مثل (ضَيْوَن): الإدغام (ضَيَّن)، وليس الشذوذ من وجهة في أنهم أَتْبَعُوهُ مُفْرَدَهُ في التصحيح؛ حيث إن تصحيح المفرد- في رأيه- لا يلزم منه تصحيح الجمع، مستدلًا لذلك بأنك لو بنيت مثل: (ضَيْغَم) من القول، وصَحَّحْتَ لَقُلْتَ: (قَيْوَل)، فلو جَمَعْتَه، لقلت: (قَيَائِل) بالهمز[٧].

---

(١) ينظر: الممتع ص ٢٢٤.
(٢) توضيح المقاصد٣/١٥٧١.
(٣) ينظر: شرح المفصل٥/٤٦٨.
(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب٣/١٣٠.
(٥) ينظر: شرح الأشموني٤/٩١.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب١/٢٦٠.
(٧) ينظر: تمهيد القواعد١٠/٥٠٢٣.

٤-عَدَمُ الهَمْــزِ؛ خشيةَ الالْتبَــاس

من الأغراضِ التي تَرَكُوا الهمزَ من أَجْلِهَا: خِشْيَةُ الالتبــاسِ ؛ حيث إنَّ الهَمْزَ في بعضِ المواضِع قد يُؤدِّي إلي الالتبــاسِ دون بَقَاء دَلِيلٍ علي المُراد. ومن ذلك:

- منعُ الهَمْــز في (تَســرْوُل) ونحوه

قالوا: سَروَلْتُهُ تَسَرْوُلًا ولم يَهْمِزُوا الواو فيها؛ خِشْيَةَ الالتبَاس في حــال التصغِير؛ حيث تصيُر إلي (تَسَــرْوُل)، ثم تُصَغَّــرُ تَصْغِيــرَ التَّرْخِيمِ فتصيرُ إلي:(ســرَيــل) بحذفِ الواو، ولا دليلَ عليها بعد الحذف. وقد أجــاب ابــن جني(رحمه الله) عن تساؤُلٍ مَفَادُه أنه بالإمكان همزُ الواو، ثم حــذفها فــي (ســرَيــل)؛ حيث إن وَسَط الكلمة ليس من مواضع زيادة الهمزة، فيُعلَم بذلك أنها بدلٌ من الواو، فأجاب عن ذلك بأنهم قد زادُوا الهمزةَ وَسَطًا في أحــرف صالحة نحو: (شَمْأَل)، و(خَأْتَم)، و(عَأْلَم)، و(تَأَبَّلْتُ القِدْرَ)، فلما جــاء ذلــك كَرِهُوا أن يَقْرَبُوا بابَ لَبْسٍ[1]. فمن هنا كرهوا أن يهمزُوا تلك الواو؛ خِشْيَة أن تحذَف في بعض تصَارِيفِ الكلمةِ، ولا يقومُ دليلٌ عليها، فيحدُثُ اللَّبْسُ، أيُّهُما أَصلٌ وأيُّهُمُا بَدَلٌ.

(١) ينظر: الخصائص ١/١٤٣.

٥- عدمُ الهمــز؛ طَلَبًا للخِفّــة وفرارًا من الثِّقَــل

وذلك مُراعَاةً لطبيعة الحروف عندهم، وما يناسبُها من الحركات؛ لــذا كانوا يتصرَّفُونَ بما يساعد علي سُهُولَةِ النُّطْق ويُسْرِهِ، وبما يؤدِّي إلي جريان اللسان في اتجاه واحد.

ومن ذلك:

-قولُهُم في جَمْعِ (مَدِينَة) (مَــدَايــن) بغير همزٍ

اليــاء في (مَداين) جمعًا لمدينة يعتريها قولان: إما الهمزُ بأن يُقَــالَ: (مَدَائِن)، وإما تركُ الهمز بأن يقال: (مَدَاين). وهذا الاختلاف مرجِعُــهُ إلــي اختلاف سَمِاعِهَــا عن العرب، ومن ثَمَّ اختلافُ العلماءِ فيها؛ تبعًــا لأَصْــل اشتقاقها، واعتبار الزائد والأصلي فيها.[١] فمن قال بعدم الهمز قد اتكأ إلــي استثقال ضمةِ الياءِ وبعدها واو، ففيها عندهم قولان:

الأول: أنها من (دَانَ يَدِينُ) إذا أطاع، فَأَصْلُهَا علي ذلــك: (مَدْيُونَــةٌ)، بزنة(مَفْعُولَة) استثقلوا الضم على الياء وبعدها واو فحذفُوها، فالتقى ســاكنان الياء والواو، فحذفوا الواو؛ لالتقاء الساكنين، ثم كسروا ما قبل اليــاء فصــار اللفظ إلى (مَدِينَة)، وجمعُهَا (مَدَاينْ) غير مهموزة على (مَفَاعِلِ).

الثاني: أنهم لما استثقَلُوا الضَّمَّ على الياء وبعدها واو، نَقَلُوا الضَّمَّة إلي الدَّال فصارت (مَّدُيــنَة) بزنة(مَفُعْلَــة)، ثم قلبوا الضمة كسرة؛ لتناسب الياء بعدها فقالوا (مَدِينَة)، وجمعوها (مَدَاينْ) بغير هَمْزٍ على (مَفَاعِلِ). أما من قَال

---

(١) ينظر: المنصف ٣١٣/١

بالهمز فاشتِقَاقُها عنده من (مَدَنَ يَمْدُنُ) إذا أقام فهو (مَادِنُ)، فوزنُها علي ذلك (فَعِيلَة)، وجمعُها(مَدائِن) علي زِنَةِ(فَعَــائِل).[١]

وإلي جواز الاستعمالين(الهمز وعدمه)، ذهب جمهور الصرفيين كابن جني[٢]، وابن القطَّاع[٣]،والسخاوي[٤]، وناظر الجيش[٥]، وغيرهم.

-عدم همــز نحو:(شَقَــاوة، وعَلاوَة، وغَلاوة) ونحوها، حال النِّسبَة إليهــا

عند إرادة النسبة إلي نحو:(شَقَــاوَة، وعَلاوَة، وغَلَاوَة)، مما لم تتطَرَّف واوُهُ حقيقةً ولا حُكمًا، لم يقلبوا واوها همزات؛ لكونها لم تتطرف حقيقــة ولا حُكمًا، فقالوا:

(شَقَــاوِي، وعَلاوِي، وغَلاوِي) بتصحيحِ الواو والياء. ولعل العلة في صنيعهم هذا هي: الفرارُ من الثِّــقَــل الناتج عن اجتماع الهمزة مع ما يشبهُهُا وهي الألف- حال قلب الواو همزة-، وهي في موضع اعــتلال؛ فشــبهوها بهمزة (حَمْراء) المزيدةِ للتأنيث، ثم قلبوها واوًا ولم يهمزوها؛ خشية اجتمــاع حروف متشابهة (الألف والهمزة وياء النسبة)، وفي ذلك ما فيه مــن الثقــل ففروا من الهمز لأجل ذلك.

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٥٠٣.

(٢) ينظر: المنصف ٣١٣/١.

(٣) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٦٢.

(٤) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة٢٢٣/١.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد٤٧٣٠/٩.

جاء في (الكِتـــاب):

"وإن أضفت إلى شقاوة وغباوة وعلاوةٍ قلت: شَقَاوِيٌّ وغَبَاوِيٌّ وعَلَاوِيٌّ؛ لأنَّهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لثقلها، ولأنَّها مع الألـــف مشـــبَّهةٌ بـــآخر حَمْرَاء حين تقول: حَمْرَاوِيٌّ وحَمْرَاوَان. فإن خففت الهمزة فقد اجتمع فيها أنَّها تُستثقل وهي مع ما شبهها وهي الألف، وهي في موضع اعتلال وآخره كآخره حمراء. فإن خَفَّفتَ الهمزة اجتمعت حروف مشابهة كأنها ياءات"(١). كمـــا أن الواو لا تستثقل مع الياء وما يشبهها(٢). علي أن ابن جني (رحمه الله) ذهـــب إلي أن الواو في نحو (شَقَاوَة) بدلٌ من همزةٍ مقدَّرَة كأنه لمـــا حُـــذِفَت الهـــاء صارت الواو طرفًا فأُبدِلَت همزة، فصارت في التقدير إلى (شَقَاء) ثم أُبـــدِلَت الهمزة واوًا فصار "شَقَاوِيٌّ"(٣). ويُؤَيِّد علةَ الفِرَار من الهمز خِشْيَة الثِّقَل: مـــا نَصَّ عليه السيرافي (رحمه الله) بقوله:

"وإذا كان مكان الياء في جميع ما ذكرنا واوا لم يغير عن الواو البتـــة، وأقرت واوا، فقيل في النسبة إلى شقاوة، وغباوة وعلاوة، شقاويّ، وغبـــاويّ، وعلاويّ، وذلك لأنا كنا نَفِرُّ إلى الواو فيما كان لفْظُهُ همزة، فإذا ظفرنا بما قد لُفِظَ به واوًا لم نَعُد عنه إلى لفظٍ آخر"(٤). وهو ما نَقَله عنـــه العلامـــةُ ابـــن يعيش.(٥)

---

(١) الكتاب٣/٣٤٩.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٧١٩.
(٣) ينظر: الخصائص٢/٣٤٨.
(٤) شرح كتاب سيبويه٤/١٠٧.
(٥) ينظر: شرح المفصل٣/٤٦٢.

٦- عدمُ الهَمْــزِ؛ مُعَامَلةً للمزيدِ للإلحَــاق مُعامَلةَ الأصلِي

لم تهمزِ العربُ الواوَ والياءَ إن كانتا أصليتين في كلمة أو مُلحَقَتين به. ولَعَلَّ العلةَ في ذلك هي إرادةُ التفرقةِ بين الأَصلي والزائد من ناحيــةِ حُكــم الهَمز؛ حيث جعلوا التغييرَ للزائد، بينما حافظوا علي الأصلي أو ما كان مُلحَقًا به من أن يطرأ عليه تغيير أو تبديل. ومن ذلك:

- عدمُ هَمْــز الواو والياء في نحو:(أَسَاوِد، وجَدَاوِل، وقَسَــاوِر[١]، وعَثَاير[٢])

وذلك لكون الواو والياء وقعتا في تلك الكلمات أَصْلَيْن أو مُلحَقَتين بــه حيث إنها في:

(أَسَــاوِد) وقعت عينًا لجمع (أَسْوَد) وهي أصلية، وقد تحركــت فــي الواحد، وكذا في (أَصَــايد[٣] جمعًا لــ(أَصْيَد)، أما في (جَدَاوِل، وقَسَــاوِر، وعَثَاير) فالواو والياء فيها زائدتان للإلحاق، فعاملوهُمــا معاملــةَ الربــاعي الأصلي؛ علي اعتبَار أن المزيد للإلحَاق كالأصلي. تلك كانت علة عدم الهمزِ عندهم. قال السخاوي:" وكذلك إذا كانت الياء والواو ملحقتين لم يهمزوا؛ لأن

---

(١) القَسَــــــاوِر : جمع (قَسْوَرَة) وهو الشجاع الشديد مــن الرجــال، أو الأسـد العزيــز يقتسر- يقهر- غيره. ينظر: معجم متن اللغة ٥٦٠/٤

(٢) العَثَاير: جمع عِثْيَرُ، بتسكين الثاء وهــو: الغبــار أو التــراب. ينظــر: الصــحاح(ع ث ر)٧٣٦/٢، والمحكم(ع ث ر)٨٨/٢.

(٣) الأصَــــــايد : جمع أصيْد. وهو: داءٌ يُصيبُ الإبِلَ فَتَسيلُ أُنوفُها، فَتَسْمو بِرأسِها. يقــال: بعيرٌ صادٌ، أي: ذُو صادٍ. ينظر: القاموس المحيط ص ٢٩٥.

الملحق بمنزلة الأصلي، فيقولون في (عِثْيَر): (عَثَاير)، وفي (جَدْوَل): (جَدَاوِل)"[١]. كذا ذكر ابن القطاع أن بِنَاءَ(فَعَايل) غَيْرُ مَهْمُوزٍ، فقال:

" و(فَعَايل) غير مهموزة، نحو عَثَاير وحَثَايل"[٢]، كما وَصَفَ ابنُ الخباز(يرحمه الله) الهَمزَ في تلك الحال بأنه خَطَأ؛ وذلك لتحرُّك الواو والياء في المفرد.[٣] علي أن حُكْمَ الواو والياء في تلك الحالةِ من ناحية عدم الهمزِ مُطَابقٌ لحُكمهما في إجراءاتٍ صرفيةٍ أُخري، كالتصغير مثلاً(علي أحد الوجهين الجائزين)؛ حيث إنهما أي: (الواو واليَاء) ظاهرتان حيَّتَان، علي حد وصف المبرد(رحمه الله) حيث قال: " فَإِن شِئْت قلت فِي هَذَا أجمع بِإِظْهَار الْوَاو أَي فِي بَاب أَسْوَد وجَدْوَل وقَسْوَر فَقلت أُسَيْوِد وجُدَيْوِل وقُسَيْوِر وَإِنَّمَا جَازَ لذَلِك أَن الْوَاو ظَاهِرَة حَيَّة أَي متحركة وَهِي تظهر فِي التكسير فِي قَوْلك جَدَاوِل وقَسَاوِر"[٤] وذلك فرقًا بين الأصلي والزائد.

٧- تَرْكُ الهَمْزِ للضرورة

من دواعي تركِ الهمز: الضرورةُ الشِّعْرِية؛ حيث يلجَأُ الشاعر إلي التصرف في الهمزة؛ ضرورة؛ إما لورود السَّمَاع بذلك، ولا حيدَة عن المسموع، وإما لأن إثباتها سيُخِلُّ بوزن البيت الشعري، ومن أمثِلَة ذلك:

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢٢٣/١.
(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٩
(٣) ينظر: توجيه اللمع ص ٤٦٢
(٤) المقتضب٢٨٣/٢.

- إبدالُ الهمــزةِ السَّاكِنةِ، المفتوحِ ما قبلَها ألفًا

وذلك في نحو: (رَأْسٍ وكَأْسٍ)، يُقَال فيهما: (رَاسٌ) و(كَاسٌ)، فإن كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزةً التُزم قلبُ الهمزةِ الساكنةِ ألفًا، نحو: آدَم وآمَنَ؛ حيث إن أصلهما: (أَأْدَم) و(أَأْمَن). وهذا إبدالٌ مطَّرد(١).

- إبدالُ الهمــزةِ المتحرِّكَة، المفتوحِ ما قبلَها ألفًا.

وذلك إبدالٌ غيرُ مَقِيسٍ، ضروري، مقصور علي السماع، ومنه قــول الشاعر:

إذا مَلا بَطنَهُ ألبانُها حَلَبًا ... باتَتْ تُغَنِّيهِ وَضرَى ذاتُ أَجراسِ(٢)

أي: مَلَأَ بَطْنَهُ. كما حُذِفَت من قولك: (سَلْ). والأصل(اسْأَل)"؛ لأنه مــن السؤال. وقد جاء في الشعر:

سالَتْ هُذَيلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشةً ... ضَلَّتْ هُذَيلٌ بِما قالَت، ولَم تُصِبِ(٣)

---

(١) ينظر: الممتع ص ٢٦٩.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة ، وهو في الممتع لابن عصفور ص ٢٦٩، وتمهيد القواعد ٥٢٥٦/١٠، والمعجم المفصل٧٠/٤. والشاهد فيه قوله: (مَلا بَطنَهُ) حيث أبدل الهمزة المفتوحة ألفًا علي غير قياس. والأصل (ملأ بطنَهُ)

(٣) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت(رضي الله عنه) في ملحق ديوانه ص٣٧٣، والكتاب٤٦٨/٣، ٥٥٤، والممتع ص٢٧٠. اللغة: الفاحشة: الفعل البالغ في الإساءة، والمراد ها أن هذيلًا طلبت من الرسول – صلى الله عليه وسلم – أن يحل الزنا. والشاهد فيه قوله:

(سَالت)؛ حيث أبدل الهمزة المفتوحة ألفًا علي غير قياس. والأصل (سَأَلَت).

يريد: (سَأَلَتْ) فأَبدَل الهمزة المفتوحة ألفًا. كما جاءَ حذفُ الهمزَةِ من: "خُذْ" و"كُلْ" و"مُرْ". والأصل "اؤْخُذْ، اؤْكُلْ، اؤْمُرْ"؛ لأنها من الأخْذ والأكْل والأمْر. فلمَّا حُذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل، لزوال الهمزة الساكنة. كما حُذِفَت من (أَبْ)، فقالوا: يابَا فُلانٍ. ومنه الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فارْعَيْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[(١)]

والأصل: لا هَنَأَكِ المرتعُ فأبدوا الهمزة أَلفًا[(٢)]. والله أعلم.

المطلبُ الثَّاني: من الآثارِ المترتِّبَةِ علي هَمْزِ غيْرِ المَهْمُوزِ أو العُدول عنهُ

تنَوعَت الآثارُ المترتِّبَةُ علي هَمْزِ غيْرِ المَهْمُوز؛ كما اتَّضَح فيما مَرَّ من أمثلة ونماذج، ما بين آثارٍ صوتيَّة، وآثَارٍ صَرفِيَّة، وآثار دِلالِيَّة. علي النحو التالي:

---

(١) البيت للفرزدق، اللغة: راحت: سارت. ومسلمة: هو مسلمة بن عبد الملك، وفزارة: قبيلة عمر بن هبيرة الفزاري الذي ولي العراق بعد مسلمة بن عبد الملك. والعشي: واحدته العشية، وهي ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل غير ذلك. وهناكِ: هَنَأك: ساغ ولذّ. والمرتع: مصدر ميمي من "رتَع يرتَعُ" بمعنى رعى يرعى. المعنى: يخبر الفرزدق بأن مسلمة بن عبد الملك قد عُزل عن العراق، وأن عمر بن هبيرة الفزاري قد وليها بدلًا منه، ويدعو لفزارة ألَّا تهنأ بولاية سيدها هذا، وأن تكون هذه الولاية مرتعًا وخيمًا لهم. ينظر: الكتاب٣/٥٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٩، و٥/٢٧٢، ٢٧٥. والشاهد فيه قوله (لا هَناك)؛ حيث أبدل الهمزة ألفًا، والأصل(لا هَنَأَكِ المرتعُ).

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦٨، والأصول ٣/٤٧٠، وشرح ابن عقيل ٤/٢٨٠، والممتع١/٢٦٩.

أولاً: ما يتعلَّق بالآثـــار الصَّوتيَّـــة:

(أ) **شُيُوعُ الخِفَّـــة فيما كان يُستثْقَلُ النُّطْـــقُ بِهِ**؛ حيث اقتضت طبيعـــة بناء بعض الألفاظ أن تكُون صعبَة النَّطْق، لأسباب متعددة، كاجتماع حَرْفَـــيْ عِلَّةٍ بينهُمـــا ألفُ

(مَفَاعِل) مع قُرب أحدهما من الطرف، كما في نحو:(عيَايلٌ، وسيَاوِد، وأَوَاوِل)، أو وقوع حرف الألف بين واوين فـــي نحـــو(لأْوَاء)، وكاجتمـــاع الواوين في أول الكلمة أو وسطها في نحو (أوّل)، و(أَواصِل)، وغير ذلـــك. فكان الهمز في هذه النماذج وغيرها من الأسباب المؤدية إلي خِفَّةِ البنـــاء.

(ب) **سَاعَدَ الهَمزُ في تمكُّنِهِم من نطق الحرف الساكن حـــال الوقـــف عليـــه**، وذلك في نحو همز ألِفِ (فُعْلَى) حال الوقف عليها كقولِهِم:(هَذِه حُبْلَأْ)، وقد ظهرت العلة الصوتية في ذلك وهي أن تلك الحروف حروف لينٍ ومـــدٍّ، ومخارجُهَا مُتسعة فإذا وقف عندها لم تُضم بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلـــقٍ كضـــم غيرها؛ فيهوى الصوت حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، فكـــان الهَمـــزُ مُفَرِّقًا بين تلك الحروف حال الوقف عليها، وحال الوصل؛ حيث يَهْمِزُون حين يَقِفُون، ولا يَهْمِزُون حين يَصِلُون.

(ج) **المُحَافَظَةُ علي الانسِجَـــامِ الصَّوْتِي بين حروفِ الكلمة**؛ حيث ظهرَ ذلك بوضوح في إقدامهم علي همز ما لم يكُن مهموزًا؛ مراعاةَ لجَارِهِ؛ حِفَاظًا علي التناسق الصوتي للكلمة، وذلك كهمزهم الواو الساكنة فـــي نحو(سُـــؤْق) جمعًا لـــ(سَـــاق)؛ لمجَاورتِها للواوِ المضمومةِ؛ حتي يَسِيرُ اللسانُ في اتجـــاهٍ وَاحِدٍ.

(د) **التّخَلُّصُ مما يُكْـرَهُ اجتماعه من الحركات والحروف، كالواو مع الكسرة؛** حيث شبهوهما باجتماع واو وياء، وهذا عندهم مستثقَل؛ فهمزوه لذلك، كما في نحو(وِعَاء)، و(وِفَادَة)، فاستعاضوا عن ذلك بالهمز.

(ه) **التَّخَلُّصُ من بعض مَظَاهر العُسر الصوتي، كوقوع التضعيفِ أول الكلمةِ؛** لما في ذلك من الثقل والصُّعُوبَة في النطق؛ لذا كان همزُ أحد الحرفين المُكرّرّين وسِيلَةً للتخلص من ذلك.

(و) **حَمْـلُ بَعْضِ الحرَكَات عَلَي بَعْضِ في استِحْقِاق الهَمزِ؛ لما بينهما من الشّبَه**

وذلك في بعض الأحكام التي أَجْرَتْهَا العربُ علي بَعْضِها من جهة القياس، وكان الحاكِمُ فيها نوعُ الحركةِ اللاحقةِ بالحرف؛ حيث حَمَلُوا الواوَ المكسورةَ في استحقاق الهَمزِ إن وقعت أولاً علي المضمومةِ التي تقع في أول الكلمة، وذلك نحو قولهم في: (وِشَاح، ووِعَاء، ووِفادة،): (إِشَاح، وإِعَاء، وإِفادة)، وذلك حملًا علي قولهم في:

(وُجُوه): (أُجُوه). وذلك من جهة أن الثُّقَل في نُطقِ المكسورة الواقِعَة في أوّل الكلمَة، مشابِهٌ للثِّقلِ الحاصِلِ في الواوِ المضمومةِ في أولِ الكلمةِ أيضًا.

(ز) **العُدولُ عن الهَمز أحيانًا؛ رغبة في سُهُولَة النطق فيما سَيُؤدي همزُهُ إلي الثقل**

وذلك في مواضع متعددة منها: قولُهُم في جمع (مَدِينَة) (مَدَاين) بغير همز علي أحد القولين؛ حيثُ إِنَّ أَصلَهَا- علي أَحَد القَوْلَين- (مَدْيُنَة) بزنة (مَفْعُلَة) فلما استثقلوا الضم على الياء وبعدها واو، نقلوا الضمة إلي الدال

فصارت (مّدُيــنَة) بزنة(مَفُعْلَــة)، ثم قلبوا الضمة كسرة؛ لتناسب الياء بعدها فقالوا (مَدِينَة)، وجمعُوهَا علي (مَدَاينْ) بغير هَمْزٍ بِزِنَةِ (مَفَاعِلِ).

ثانيًا: ما يتعلَّقُ بالآثــار الصَّرفيَّــة:

(أ) **مُعــاملةُ غيرُ الأصلي مُعَامَلَةَ الأصْــلي:** حيث يُؤدي هَمــزُ غيــر المهمُوزِ إلي تعْدِيل في اعتَبَارِ الأَصَــالة والزيادَة؛ وذلك –علي سبيل المثال– في بعض أحوال النسب، كالنسب إلي ما كانت ياؤُه رابعةً نحــو:(سِــقَايَة)، فيقولون: (سِقَائي)، فَيُقِرُّونَ همز الياء المتطرفة– حُكْمًا– بعد ألف زائدة، كأنهم ينسبون إلي (سِقَاء) مما كانت الهمزة فيه أصلاً.

(ب) **حَمــلُ الفرعِ علي الأَصْلِ:** حيثُ مَالَتِ العربُ إلــي المشَــــابَهَةِ، ورغِبُوا في أن يسير الباب علي منوال واحد، فنَظَرُوا إلي الأصــل وحملــوا عليه فَرْعَهُ من ناحيةِ إن كان الأصلُ مُعْتَلًّا شابَهَه فَرْعُه، والعَكْسُ بــالعَكْسِ، وذلك كهمزهم الواو والياء إن وقعت عينا لاسم فاعل من فعل لثلاثي وكانــت مُعَلَّةً في الفِعْلِ نحو(قــائِل، وبَائِع).

(ج) – مُعَــاملةُ الحَرف المَزِيــدِ للإلحاقِ مُعَاملةَ الأصلي.

كذا نَتَجَ عن الهَمْزِ وعدمِه في بعضِ المواضع أن عامَلُوا الزائِدَ للإلحاق مُعَاملةَ الأصلِيِّ، وذلك نحو قولنا:(أَسَاوِد، وجَدَاوِل، وقَسَــــاوِر، وعَثَــاير)؛ حيث همزوا (أَسَاوِد)؛ لكون الواو عَيْنًا لجمع(أَسْوَد) وهي أَصْلية، مُتحركة في الواحد، أما في (جَدَاوِل، وقَسَــاوِر، وعَثَاير) فالواوُ واليــاء فيهمــا زائــدتان للإلحاق، فهما كالرباعي الأصلي؛ حيث إن المُلحَقَ كالأصلِيِّ، لذا لم تُهْمَز.

(د) امتدادُ أثَر ما هَمزُوهُ توَهُّمًا إلي نظَائِرَ أُخْرَي.

حيثُ أثَّر همزُهُم ما لا يستحقُّ الهَمْز علي سبيل التوهُّم في نحو (مَصْائِب) إلي انسِحاب ذلك الحكم علي نظائر أخري نحو همزِهِم :(مَنَائِر)، و(فَرَائِد) مع عدم استحقاقِهما الهمزَ؛ لكون الواو والياء ليستا مَدَّة في المفرد.

(ه) حَمْلُ الجَمْعِ علي مُفْرَدِه في عدم الهَمز.

حيث إنهم قد يتركون الهمزَ؛ حَمْلًا لَلْجمع علي مُفرده، وإعطاءَهُ حُكْمَهُ من ناحية الإفراد والجمع، كما في (ضَيَاوِن) جمعًا لـ(ضَيْوَن)؛ حيثُ أتي الجمعُ مُصَحَّحَ الواوِ غيرَ مَهْمُوزِهَا؛ لأنها صحّت في المفرد، ولم تُعَل.

(و) تقَوِيةُ طَرْف الكلمة الذي هو مَوْضِعُ ضَعْفٍ؛ لِكَوْنِه مَحِل التغيير

حيث هَمزوا حُروفَ العِلَّةِ إن تطرَّفَت بعدَ ألفٍ زائِدَةٍ؛ لِضَعْفِهَا أن تقعَ طَرْفًا؛ فهي لا تَقْوَي علي التغيير، فحَوّلُوها إلي ما هو أقوي منها وهي الهمزة؛ لتَقْوَي علي ما يَعْتَرِيها من تغييرات، وذلك نحو هَمزِهِم الواوَ والياءَ إن تطرفَتْ إحداهُمَا لفظًا او تقديرًا في نحو (صَحْرَاء، والسَّمَاء، والكِسَاء، والدُّعَاء).

<u>ثالثًا: ما يَتَعَلَّقُ بالآثَارِ الدِّلالِيَّة</u>

(أ) تحوُّلُ دِلَالَةِ الكلمة المَهْمُوزَة إلي صِيغَة صرفِيَّة مُغَايِرَة

حيث إن بِنْيَةَ اللَّفظِ التي تُهْمَزُ يَطْرَأُ عليها تَغْيِيرٌ في البِنْيَة؛ تَبعًا لذلك، ومن أمثلة ذلك التغيير: التحوُّلُ من صِيغَةٍ صَرْفِيّة إلي صِيغَةٍ صَرْفِيَّةٍ

أُخْرَي: وذلك كالانتقال من صيغَةِ: (فَوْعَل) إلي صيغة:(أَفْعَـل)، وذلك كمـا في لفظ (وَوَّل) قبل الهمز، فإن بنيته الصَّرفية علي (فَوْعَل)-علي الأرجح-، ثم تنتقل بالهمز إلي (أَفْعَـل).

(ب) الحِفَـاظُ علي الصِيغَـة الصَّرْفِيَّة من التَّحوُّلِ والتَّغْيِيرِ:

وذلك كَهَمْزِ الواو والياء في (قَـاوِلٍ، وبَايِعٍ)؛ حيث إن أي إجْـراءٍ غير الهمز كالحذف مثلا سوف يُزيل صيغةَ الفاعل، ويُصَيِّره إلى لفظ الفعل. ولن يقُومَ الإعْرَابُ بدوره في التفرقة لأنه قد يطرأ عليه الوقفُ، فَيُزيلـهُ ويَبْقَـي اللَّبسُ.

(ج) حفظُ الدلالة الخَـاصَّة ببعض الجموع من التحوُّل والتغيير:

وبَيَان ذلك في همْزِهِمْ حروفَ المد في نحو:(عجَـائِز، وصَحَـائِف، ورسائِل)؛ حيث ظهرَ أَثَرُ الهمـزِ- دِلالِيًّا- في هذا الباب في الحفـاظ علـي هيئة بنية الجمع (مَفَـاعِـل) من أن تُنتَقَض، أو تتغيَّرَ دِلالتها الجمعِية؛ حيث كان الهَمْزُ هو السبيلَ- دون غيـره مـن الإجـراءات الصـرفية كالحَـذْفِ والتَّحْريك- في الحفاظ علي بنية هذا الجمع (مَفَاعِل) من التغيير. [1]

(د) المَنْعُ من الوقُـوعِ فيما يؤدي إلي الالتِبَـاس:

وذلك في حالةِ تركِ الهمزِ؛ حيث إنَّ الهَمْزَ في هذا الموضع قد يُـؤدِّي إلي الالتبـاسِ دونَ بقاء دليل علي المَراد. وذلـك كمـنعِهم الهمـز فـي (تَسـرْوُل) ونحوه؛ حيث لم يهمزوا الواو فيها؛ خِشْيَة الالتباس في حال تصغير التَّرْخِـيم؛ حيث ستصيُر إلي (تَسَـرْوُل)، ثم إلي:(سـرَيـل) بحذف الـواو، ولا دليلَ عليها بعد الحذف.

---

(١) ينظر: ص (٣١) من هذا البحث.

الخَاتِمَةُ والنَّتَائِجُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي المبعُوث رحمةً لِلْعالمين، سيدِنَا مُحَمَّدٍ وعلي آله وصحبه وسلِّم ياربِّ تسليمًا كثيرًا إلي يوم الدين. وبعد

فقد تَبَيَّنَ من خلال البحثِ أنه كانتْ للعربِ في قضيةِ الهَمز فَلْسَفَةٌ خَاصَّةٌ يَتَّبِعُونَها، ومَنْهَجٌ فَرِيدٌ يسيرُونَ علي مِنْوَالِه في الهمزِ أو عَدَمِه، فهم يهمزُونَ غيرَ المهموزِ في الأصل؛ لِعِلَلٍ سَامِيَةٍ، كالتخفيفِ، أو فِرارًا من اجتماع مِثْلَين، أو لِرَغْبَتِهِمْ في المحافظة علي البِنَية الصَّرْفِيَّة من التَّغْيير والانْحِرَاف، كما أنهم قد يَهْمِزُون تَوَهُّمًا، وغير ذلك من الأغراض والدواعي. كما أَنَّهُم قد يتركُونَ الهمزَ ويعدِلون عنه إلي غيره؛ لِعِلَلٍ ودواعٍ مُوجِبَةٍ؛ كَخِشْية الالتِباس، أو انْتِفاء علاقةِ الشَّبَهِ، أو التفريقِ بين الأصلي والزائد، وغير ذلك.

هذا. وقد خَلُصَ إلي البحث إلي نتائج عِدَّة، من أهمها ما يلي:

١-تُعَد قضيةُ الهَمز وعدمهِ أنموذجًا لفلسفةِ العربيةِ التكامُليَّة فيما يتعلق بناحيةِ البنيةِ (صَرفيًّا، وصوتِيَا، ودلاليًا)؛ حيث هَمَزَتْ ما ليسَ مهموزًا في الأصلِ لأغراض صرفيةٍ، وصوتيةٍ، ودلاليةٍ.

٢- أكَّد البحثُ علي ثَراءِ العربيةِ، وحُسْنِ تصرُّفِها بما يخدِم أهدافَها وغاياتِها السَّامِية التي من أهمها الحفاظُ علي بِنيةِ الكلمةِ في مختَلَف مستوياتِهَا، والدليل علي ذلك: همزُهم ما ليس مهموزًا في الأصل لأَغْرَاضٍ مُعَيَّنَة، ثم يَعدِلُون عن ذلك الهَمز في بعض المواضِع؛ لنفس الأغراض التي همَزوا من

أجلها، وهو ما عبَّر عنه سيبويه (رحمه الله) بقوله: "وليس شَيءٌ يُضْطَرُّون إليهِ إلاَّ وَهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا"(١)

٢- كان الغَرَضُ الرئيسُ لهمزِ غيرِ المهموزِ(صَرْفِيًّا) هو الإبدالَ والإعلالَ؛ حيث همزوا أحرف العلة؛ لأغراض تتعلق بوقوعها إثْرَ زوائد، قريبة من الطَّرف الذي هو محل التغيير، فكان الهمزُ بمثابَةِ تقويةٍ لمَوْضِعِ تلكَ الحُروف.

٣- همزَت العربُ ما ليسَ مهمُوزًا؛ استجابةً لداعِي الدلَالة الصَّوْتِية؛ حيث إن اجتماع مِثْلَيْن في أول الكلمة مَدْعَاةٌ للثَّقل؛ فَفَرُّوا من ذلك إلي همزِ أحد المثلين؛ تَخْفيفًا لذلك الثقل. وكذا الحالُ عند إرَادةِ التَّخَلُّصِ من التِقَاءِ السَّاكِنَيْن.

٤- كَان الهَمزُ في بَعْضِ أَحْوَالِهِ مُتَعَلقًا بنواحٍ دِلَالية، منها: الحِفَاظُ علي البِنْيَة الصَّرْفِية من أن يَطْرَأَ عليها تغييرٌ يُخِلُّ بالغرضِ الذي وُضِعَتْ من أجله.

٥- همّزت العربُ ما ليسَ مَهْمُوزًا بداعِي التَّوَهُّم؛ حيث توهَّمُوا ألفاظًا علي بنيةٍ صرفيةٍ مُعيَّنة، وعاملُوها مُعَامَلَتِها.

٦- اعتدّت العربُ في همزِ غيرِ المهموزِ بعلاقة المُجاورة؛ حيث أَعْطَوا للمُجَاوِر حُكْمَ مُجَاورِه من ناحية الهمز؛ فهمزوه تبعًا لجَارِهِ المستحقِّ للهمز.

---

(١) - الكتاب ٣٢/١

٧-كان لعلاقَةِ المُشابهَة دورٌ كبيرٌ في هَمْزهم غيرَ المهمُوز؛ حيث عوَّلُوا عليها في بعض نماذج الهَمز التي همزُوها.

٨- تركت العربُ الهمزَ لعللٍ معتبرةٍ، منها: التفريقُ بين الأصليِّ والزائدِ؛ حيث ألحقُوا التغيير (الهَمْز) بالزائد، بينما تركوا الأصلي أو ما كان مُلحَقًا به علي حالِهِ دون تغيير؛ حفاظًا علي الفارق بين الصنفين.

٩- عَدَلت العرَبُ عن الهمز في بعض المواضع؛ خشية وقوع اللبس بين ما كان أَصْلِيًا وما كان مُبْدلًا، وذلك نحو منعهم الهَمْز في (تَسْرُوْل) ونحوه.

١٠- لَجَأت العربُ إلي تركِ الهمزِ في بعضِ المواضعِ لداعي الضرورة الشعرية، والحفاظ علي وزنِ البيت الشعري من الانكسار.

قَائِمةُ المصادرِ والمراجعِ

١-**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، ابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥هـ)،تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ١٩٩٩ م.

٢-**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد

٣-**الأصول في النحو**، لابن السراج، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤-**الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ ه- ١٩٨٩ م.

٥-**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، للأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦-**إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧-**تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار الهداية.

٨- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠

٩-**تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني**، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٠-**التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل،(المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

١١-**تهذيب اللغة**، للأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٢-**توجيهُ اللمع، لابن الخباز**، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣-**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي**، أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعةالأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٤-**جمهرة اللغة، لابن دريد**، أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)،تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٥-**الخصائص، لابن جني**، أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة

١٦-**سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي**، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٧-**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ودار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٨-**شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

١٩-**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

٢٠-**شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي

محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢١-**شرح التصريف، للثمانيني**، أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م

٢٢-**شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م.

٢٣-**شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى:٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م.

٢٤-**شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف** للإمام جمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥

٢٥-**شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع**، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

٢٦-**شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط

غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٧-**شرح شافية ابن الحاجب**، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

٢٨-**شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

٢٩-**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٠-**عمدة الكتاب**، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٣١-**الفائق في غريب الحديث والأثر**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية

٣٢-**الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٣-**الكناش في فني النحو والصرف، لأبي** الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م

٣٤-**اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٥-**لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٦-**مجمل اللغة لابن فارس**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)،دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

٣٧-**المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٨-**المخصص**،لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،**تحقيق**: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي –

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

٣٩-**المعجم المفصل في شواهد العربية**، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٠-**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،تحقيق: مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش. د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤١-**المقتضب، للمبرد**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت

٤٢-**الممتع الكبير في التصريف**، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦

٤٣-**المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.

٤٤-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢١٣٩
٢-	Abstract	٢١٤٠
٣-	المقدمة	٢١٤١
٤-	التَمْهِيدُ	٢١٤٨
٥-	المبحث الأول: دواعي همز غير المهموز في العربية	٢١٥٢
٦-	المطلب الأول: من الدواعي الصوتية للهَمْز	٢١٥٢
٧-	المطلب الثاني: من الدواعي الصرفية للهَمْز	٢١٦٤
٨-	المطلب الثالث: من الدواعي الدلالية للهَمْز	٢١٨٢
٩-	المبحث الثاني: تَرْكُ الهمز فيما يستحق أن يُهْمَز	٢١٨٧
١٠-	المطلب الأول: من دواعي وأغراض ترك الهمز فيما يستحق أن يُهْمَز	٢١٨٧
١١-	المطلب الثاني: من الآثار المترتبة علي همز غير المهموز	٢١٩٩
١٢-	الخاتمة والنتائج	٢٢٠٥
١٣-	فهرس المراجع	٢٢٠٨
١٤-	فهرس المحتويات	٢٢١٥

بحمد الله تعالى